

# دور الأجهزة الأمنية في التعامل مع التطرف و الإرهاب (نحو إستراتيجية للشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والأجهزة الأمنية تعزيزاً للأمن الفكري)

بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري

«المفاهيم والتحديات»

في الفترة من ٢٢-٢٥ جماد الأول ١٤٣٠ هـ

كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسات

الأمن الفكري بجامعة الملك سعود

الدكتور/ علي بن فايز الجحني

أستاذ مشارك بكلية الدراسات العليا

عميد كلية التدريب

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

## المحور الأول مدخل البحث ومنهجيته

١. ١ المقدمة
١. ٢ خلفية البحث
١. ٣ تحديد مشكلة البحث
١. ٤ تساؤلات البحث
١. ٥ أهداف البحث
١. ٦ أهمية وسبب اختيار البحث
١. ٧ منهج البحث
١. ٨ مصادر معلومات البحث
١. ٩ مصطلحات البحث
١. ٩. ١ دور
١. ٩. ٢ الأجهزة الأمنية
١. ٩. ٣ الفكر
١. ٩. ٤ التطرف
١. ٩. ٥ الشراكة المجتمعية
١. ٩. ٦ الإرهاب

## الخور الأول

### مدخل البحث ومنهجيته

#### ١.١ مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه، أما بعد:

فلا شك أن تصاعد موجة الإرهاب بمختلف أشكاله على المستوى العالمي ناتج من التطرف فكرياً وسلوكياً، فعندما تستهدف الفئة الإرهابية الضالة الدماء المعصومة والمنجزات التنموية، فإنما تتحرك ضد نفسها، ودينها ومجتمعها، وضد العالم بأسره، باسم الإسلام، وهو من أعمالها بريء، وقد أخبرنا نبينا محمد (صلى الله عليه وسلم) عن صفات أصحاب هذه الفتن، وحذرنا من انحرافهم وغلوهم فقال: "وإياكم والغلو في الدين فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين" (سنن النسائي). وروى مسلم في صحيحه عن ابن مسعود (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) "هلك المتنطعون قالها ثلاثاً". (صحيح مسلم)

ولقد واجهت المملكة في مستهل تأسيسها نزاعات وفتناً وصلت حد الحرب الأهلية بسبب فئة تدعو إلى الجمود والتطرف وتكفير المجتمع، وتنادي بقفل الأبواب والانكفاء على الذات، في وقت أصر فيه الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود رحمه الله على الدخول بالمملكة إلى عالم التطور والتمدن مع الثبات على المبدأ الذي قامت على أساسه الدولة وهو الإسلام؛ ما حدا به إلى محاربتهم والقضاء عليهم.

وفي الخمسينيات والستينيات واجهت المملكة المد الشيوعي والاشتراكي الجارف الذي انخرط إليه كثير من دول المنطقة. وفي ١/١/١٤٠٠هـ تصدت الأجهزة المختصة لمجموعة مسلحة من الإرهابيين من جنسيات مختلفة تسللت سراً إلى أقبية الحرم المكي، ثم توالى الأحداث الإرهابية في المنطقة العربية ومنها المملكة إلى اليوم، وفي كل مرة يوظف الإسلام لخدمة أهدافهم.

لقد وقع بعض الشباب السعودي في مصيدة الغلو والتطرف والإرهاب نتيجة لسوء الفهم الشرعي وقلة الفقه، ونقص التجربة؛ حيث استدرجوا ضد وطنهم وشعبهم تحت ذرائع وشبهات متعددة من بعض العائدين من أفغانستان، والجباهات الأخرى ممن تشبعوا بفكر التطرف والإرهاب، زاد على ذلك ما يعرض عبر مواقع الإنترنت، وضعف دور الأسرة، وكذلك المشاركة المجتمعية في مؤسسات المجتمع المدني، وكل هذا انعكس على رسالة الأمن. مفهومه الشامل في وقت تعددت صور الأمن منها: الأمن المائي، والغذائي، والبيئي، والجنائي، والسياسي، والمعلوماتي وغيرها وصولاً إلى الأمن الفكري الذي يترعب على رأس القائمة مرتكزا على العقيدة الصحيحة. إن تحديات الأمن الفكري تتمثل بشكل عام في الغزو الفكري، والتطرف، والجماعات الإرهابية، والقيم السلبية الغازية، والتيارات الهدامة التي تناصب الإسلام وأهله العداء بشتى الصور.

#### ٢.١ خلفية البحث

لا شك أن تعزيز الأمن الفكري والاستقرار الاجتماعي في المجتمع السعودي، وحمايته من الانحراف والتطرف والإرهاب والجرائم كافة، هدف إستراتيجي ومطلب حيوي؛ ذلك أن قضية الأمن هي القضية الأساس في استقرار المجتمع ونموه ورقيه ولها الأولوية القصوى على كل متطلبات الحياة، وهي ما تقوم به وزارة الداخلية المرجع الأساس لكل إمارات المناطق والقطاعات والأجهزة الأمنية التابعة لها. وتحاول هذه الدراسة أن تكون واقعية وتشخيصية للوقوف على جهود وزارة الداخلية ممثلة في الأجهزة الأمنية الوقائية والعلاجية في تعزيز الأمن الفكري ومكافحة الإرهاب باعتباره شراً وبيلاً، وداء خطيراً يهدد أمن الدول والمجتمعات والأفراد، واقترح مشروع رؤية إستراتيجية عصرية للشراكة المجتمعية بين الأجهزة الأمنية ومؤسسات المجتمع لتعزيز الأمن الفكري والاستقرار في المجتمع.

### ١. ٣ تحديد مشكلة البحث

لا شك أن الأجهزة الأمنية قد حققت نجاحات مشهودة، وضربات استباقية مسددة كان من شأنها إحباط كثير من المخططات الإرهابية قبل وقوعها، ووقى الله الوطن والمواطنين شرها، واستمر القبض بين وقت وآخر على إرهابيين من الخلايا النائمة؛ ما يدل على نجاح العلاج الأمني الذي شهد به العدو قبل الصديق، بيد أن العلاج الفكري الوقائي الذي يتعين أن تقوم به مؤسسات المجتمع المختلفة ما زال متعثراً؛ إذ لا يكفي فقط التجريم والإدانة؛ فهي حق القضاء، وإنما من الواجب كشف العوار، وشبهات الفئة الضالة الإرهابية المحاربة، وبيان مخالفتها للدين من سفك للدماء واستحلال الأموال، وبيان ما يترتب على التفسيق والتبديع والتكفير والتفجير من عقوبة في الدنيا والآخرة بلغة صريحة وواضحة في ظل نهج سياسة الشفافية والمصارحة، وإحساس المواطن السعودي بأن الإرهاب موجه بالدرجة الأولى إلى أمنه ومصالحه الوطنية، وموارده ومكتسباته؛ كل هذا يتطلب إيجاد إستراتيجية للشراكة بين مؤسسات المجتمع، والأجهزة الأمنية يكون من شأنها تعزيز التعاون وتقوية الأساليب الوقائية من الجريمة بين الطرفين ومن ثم تعزيز الأمن الفكري، وعلى ذلك يمكن تلخيص مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي: ما دور الأجهزة الأمنية في التعامل مع الانحراف والتطرف والإرهاب في المجتمع السعودي ميدانياً وفكرياً؟

### ١- ٤ تساؤلات البحث

في ضوء تحديد مشكلة البحث فإن التساؤل الرئيس " ما دور الأجهزة الأمنية في التعامل مع الانحراف والتطرف والإرهاب في المجتمع السعودي ميدانياً وفكرياً؟" فإنه يتعين الإجابة عن التساؤلات الفرعية الآتية:

- كيف تتعامل الأجهزة الأمنية السعودية مع الإرهاب؟ وما هو دورها إزاء هذه الظاهرة؟
- هل يمكن التوصل إلى أساليب تنظيمية لتعزيز شراكة مؤسسات المجتمع مع الأجهزة الأمنية لتحقيق مقاصد الأمن الفكري والمادي الحسي في المجتمع.
- ما معوقات جهود الأجهزة الأمنية في مكافحة الإرهاب؟

## ١. ٥ أهداف البحث

تتجسّد أهداف البحث في محاولة الوقوف على دور الأجهزة الأمنية في التعامل مع الإرهاب، في محاولة لتأصيل الجانب العلمي وربط هذا الجانب بالمفاهيم والأسس النظرية التي استقر عليها الفكر الأمني والإستراتيجي والسياسي والقانوني والإنساني في إطار ثوابت الأمة، ويتفرع من هذا الهدف الأهداف التالية:

- التعرف على دور الأجهزة الأمنية في التعامل مع التطرف والانحراف والإرهاب في المجتمع السعودي ميدانياً وفكرياً.
- التعرف على العقوبات التي تقف في طريق الجهود السعودية في مكافحة الإرهاب.
- الوقوف على ماهية الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والأجهزة الأمنية.

## ١. ٦ أهمية وسبب اختيار البحث

تتضح أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على الإرهاب في المجتمع السعودي وبيان كيفية تعامل الأجهزة الأمنية مع هذه الظاهرة التي حدثت بسبب إرباك في أداء الوظائف النسقية والأنماط البنائية في الأسرة، والمدرسة، والمؤسسات الدينية، والمناشط الأخرى، كل ذلك جعلني ألتفت إلى هذا الموضوع لأدرسه دراسة عن قرب، لا عن بعد، دراسة تحليلية عن ماهية تعامل هذه الأجهزة بعد ارتكاب الجريمة الإرهابية من خلال المواجهة الأمنية الميدانية وما يلحق بذلك في الإصلاحات، وإعادة التأهيل، واقتراح إستراتيجية شراكة جديدة تعزز الجانبين الوقائي والعقابي والفكري.

## ١. ٧ منهج البحث

المنهج الذي اتبعه الباحث في هذا البحث هو منهج استقرائي تحليلي. بمعنى أن الباحث قام باستقراء واستقصاء ما ذهب إليه الباحثون بشأن موضوع البحث ((دور الأجهزة الأمنية في التعامل مع التطرف والإرهاب))، وذلك بالرجوع إلى ما تضمنته المصادر والمراجع حول مفردات موضوع البحث وقضاياه، وبعد استقراء وتتبّع ما أورده الباحثون في موضوع البحث قام الباحث بالتحليل أي تحليل المادة العلمية التي استند إليها فيما توصل إليه من نتائج تضمنها بحثه.

## ١. ٨ مصادر معلومات البحث

حاول هذا البحث الاستفادة من الدراسات والمؤلفات ، وجهود الوزارة نحو التصدي للانحراف والتطرف والإرهاب وأيضا خبرة الباحث الميدانية والعلمية، وتوصيات المؤتمرات والندوات واللقاءات ذات الصلة.

## ١ . ٩ . مصطلحات البحث

يحدد هذا البحث المصطلحات الأساسية الواردة فيه انطلاقاً من أهدافه وطبقاً للآتي:

### ١ . ٩ . ١ دور

الدور في اللغة: مصدر دار يدور دوراً، والدهر دوَّار بالإنسان: أي دائر به، والدور هو المناوبة التي يقوم بها الفرد، وشاعت هذه المفردة على ضعف؛ فقد تأتي بمعانٍ عدة (ابن منظور، ج ٥، ص: ٣٢٣) والدور هو النوبة التي يقوم بها الفرد .

والدور في الاصطلاح: "الوظيفة التي يقوم بها فرد أو أفراد يشغلون مكانة معينة في الحياة تتحد بناء عليها تصرفاتهم وسلوكياتهم تجاه المواقف المختلفة" (فرح، ١٩٨٠، ص: ٣١٦).

### ١ . ٩ . ٢ الأجهزة الأمنية

الأجهزة الأمنية: هي أجهزة أمنية (قطاعات) تابعة لوزارة الداخلية تكفل تحقيق الأمن الداخلي للدولة بشتى صوره ضد مختلف الجرائم الماسة بسلامة الدولة وأفراد الشعب، وكل ما يهدد الأمن والاستقرار. (صادق وآخرون، ١٤١٤هـ، ص ٥٢).

وجاء أن الأجهزة الأمنية هي: "تلك المؤسسات المنوطة بالعمل على سيادة النظام وفرض هيئته في المجتمع، وبعبارة أخرى الهيئات النظامية المدربة تدريباً خاصاً للمحافظة على الأمن وتطبيق الأنظمة، وتنفيذ أوامر الدولة دون المساس بأمور الناس وأعراضهم وحرياتهم الشخصية إلا في حدود النظام .."، (أبو شامة، ١٩٩٢هـ، ص ١٠١)

وتأتي بمعنى المؤسسات التابعة لوزارة الداخلية مثل : مديرية الأمن العام، المديرية العامة للدفاع المدني، المديرية العامة للجوازات، المديرية العامة لحرس الحدود، المديرية العامة لكلية الملك فهد الأمنية، المديرية العامة للمباحث، قوات الأمن الخاصة، المديرية العامة لمكافحة المخدرات.

وبناء على ما سبق، فإن الأجهزة الأمنية هي كل المؤسسات والهيئات والقطاعات الموكلة إليها حفظ الأمن، وسيادة النظام، ومكافحة الجريمة والتابعة لوزارة الداخلية.

### ١ . ٩ . ٣ الفكر

يقال فكر وتفكر، ورجل فكير بمعنى كثير الإقبال على التفكير والتفكير اسم للتفكير وهو: إعمال الخاطر في الشيء. (ابن منظور، ٢٠٠٥م، ص ٦٥) ومن العرب من يقول: الفكر والفكري، والنظر، والتأمل، الأصل إعمال الفكر.

والدلالة الاصطلاحية للفكر بوجه عام "هو صيغة العقل الإنساني ومسرح نشاطه الذهني، وعطاؤه الفكري فيما يعرض له من قضايا الوجود والحياة" (الخولي، ١٤٠٧هـ، ص ١١)

#### ١. ٩. ٤ التطرف

التطرف في اللغة: من تطرف أي أتى الطرف، وتطرف في كذا أي جاوز حد الاعتدال، وهو لفظ يقابله في الشرع لفظ "الغلو" وهو مجاوزة الحد، والحد هو النص الشرعي، (الغامدي، ١٤٢٠هـ، ص ٣٨٣) والمتطرف من وقف بعيداً عن الوسط، وهو تجاوز حد الوسط والاعتدال فيخرج عن المراد الشرعي. (آل الشيخ، ١٤٢٠هـ، ص: ٤٢)

#### ١. ٩. ٥ الشراكة المجتمعية

إن مفردة الشراكة عبارة عن أشخاص من أبناء المجتمع يعملون مع بعضهم البعض في علاقة تعاونية نافعة وبمعني آخر علاقة بين طرفين أو أكثر تتوجه لتحقيق خدمة المصلحة العامة، ومفهوم الشراكة المجتمعية واسع حيث يضم عدة معان وأبعاد متنوعة ولا يخرج في الجملة عن كونه الجهود التعاونية أو المشاركة الوطنية بين أفراد ومؤسسات المجتمع لتحقيق أهداف سامية، وتعريف الشراكة المجتمعية مع الأجهزة الأمنية المقصود في هذا البحث "تضافر جميع مؤسسات المجتمع الحكومية والخيرية وكذلك الخاصة ذات العلاقة مع الأجهزة الأمنية للوقاية من الجريمة وتعزيز أمن المجتمع والحفاظة عليه أو ما يمكن أن يطلق عليه التكامل المؤسسي" (الباز، ١٤٢٨هـ، ص ١٧)

#### ١. ٩. ٦ الإرهاب

١. الإرهاب في اللغة إن مفردة الإرهاب في اللغة لها معانٍ عدة منها: الخشية، ومنها: الرعب والخوف قال تعالى: ((قال ألقوا فلما ألقوا سحروا أعين الناس واسترهبوهم وجاءوا بسحر عظيم)) (الأعراف: ١١٦)، وقال تعالى: ((ترهبون به عدو الله وعدوكم)) (الأنفال: ٦٠)، وفي معاجم اللغة العربية، كان القاسم المشترك فيما يتعلق بمشتقات كلمة (رهب) الخوف والتخويف والفرع. وجاء بمعنى العنف والذعر والفرع واستخدام القوة. (ابن منظور، ج ١، ص ٤٣٦).

#### الإرهاب في الاصطلاح:

ليس هناك اتفاق على تعريف واحد للإرهاب، بل تعاريف عدة نورد منها ما يلي:

• الإرهاب: ((هو عنف منظم ومتصل بقصد خلق حالة من التهديد العام الموجه إلى دولة أو جماعة سياسية والذي ترتكبه جماعة منظمة بقصد تحقيق أهداف سياسية)) (عز الدين، ١٩٨٦، ص ٢٥)..

• العمل الإرهابي هو: "فعل إجرامي تحركه دوافع دينية، يرتكبه فرد أو جماعة من الأفراد بأسلوب يعتمد على نشر الرعب في النفوس بغية تحقيق هدف معين أياً كان" (محب الدين، ١٤١٩، ص ٢١٤)

ويلاحظ في هذا التعريف عنصر "الرعب" وهو جوهر الفعل الإرهابي وهو ما يميزه عن غيره من الأفعال المشابهة، ومن ثم فلا يشترط دائماً أن يكون الهدف من الفعل الإرهابي سياسياً، فقد يكون اجتماعياً أو ثقافياً أو اقتصادياً أو دينياً عقائدياً، كما أنه لا يشترط أن يكون الفعل "الإرهابي عنيفاً" فقد يقع عمل إرهابي أشد ضراوة وأكثر خطورة دون استخدام العنف، ولا حتى التهديد به مثل: تلوين مصادر المياه بالأوبئة

والجراثيم والكيميائيات، وتلويث الأطعمة والأغذية بمواد الإشعاع والكيميائيات، ودفن النفايات الذرية، وإلقاء بعض الخلايا البكتيرية في مياه الأنهار، وتسيير بعض السحب المحملة بالإشعاع فوق عواصم معينة (محب الدين، ١٤١٩، ص ٢١٥).

ومن خلال استعراض التعاريف السابقة، يمكن القول إن هناك إشكاليات حقيقية ثلاثاً، بين المتخصصين الأولى: بشأن تعريف الإرهاب، والمفاهيم **Concepts** والمعاني **Meaning** والأطر **Paradgin**، والثانية حول الطرح المنهجي **Methodology**، أما الإشكالية الثالثة؛ فتتجسد في الموضوعية والتفسيرات المتباينة في مسائل الحلول والعلاج.

ولاشك أن بداية الاتجاه السليم نحو تقريب وجهات النظر إزاء تعريف موحد للإرهاب، هو فيما تضمنته "الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب" حيث أجمع وزراء الداخلية والعدل العرب على تعريف موحد للإرهاب في عام ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م ينص على أن: الإرهاب هو: "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر". (مجلس وزراء الداخلية العرب، ١٩٩٨، ص ٣)

وللإرهاب بما هو معروف به الآن مرادفات كما يبدو للباحث منها: العنف، التطرف، الغلو، البغي، الإفساد، الانحراف، الخوارج، الحراية.. (البدر، ١٤٢٥، ص ٣٩)

هذا وقد استدعت طبيعة هذا البحث تقسيمه إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: مدخل البحث ومنهجيته.
- المحور الثاني: المواجهات الأمنية .
- المحور الثالث : الأجهزة الأمنية والأمن الفكري.
- المحور الرابع : تعزيز الأجهزة الأمنية بالشراكة المجتمعية.
- المحور الخامس : مشروع إستراتيجية الشراكة المجتمعية بين الأجهزة الأمنية. ومؤسسات المجتمع.
- الخاتمة والتوصيات

أود أن أقدم بادئ ذي بدء الشكر للجامعة الملك سعود وللقائمين على كرسي الأمير نايف بن عبدالعزيز لدراسات الأمن الفكري، وإلى الذين أشرت إليهم أو لم أشر في قائمة مراجع البحث، والمهتمين بالأمن الفكري، وأن نسيت فلن أنسى طلابي في الدراسات العليا، فقد كانت مفردات هذا البحث مجالا واسعا للحوار والنقاش معهم، والشكر موصول للأستاذ جمال إبراهيم سكرتير كلية التدريب على جهوده في الاتصالات، وتدخلاته لتصويب الأخطاء المطبعية التي ظهرت بعد نسخي وطباعتي للبحث، واستغفر الله أولاً

وأخيراً من زلة اللسان، أو ما ند به القلم ، قال تعالى: ((وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا)) (طه: ١١٢)

والله ولي التوفيق.

## المحور الثاني المواجهات الأمنية

- ٢ . ١ السياسة الوقائية
- ٢ . ٢ صناعة القرار الأمني
- ٢ . ٣ المواجهة الميدانية للإرهاب
- ٢ . ٤ خصائص الإرهابيين الشخصية
- ٢ . ٥ إنسانية قرار خادم الحرمين
- ٢ . ٦ التكريم والخوافز
- ٢ . ٧ الجهود الأمنية في مجال العمل الأمني العربي المشترك

## المحور الثاني المواجهات الأمنية

### ٢ . ١ السياسة الوقائية

إن الإسلام والإرهاب نقيضان لا يجتمعان ، فالإسلام رحمة ونور، ورفق واعتدال وتسامح، بينما الإرهاب على النقيض من ذلك قسوة وظلام وشدة وعنف وغلو وتطرف وهدم وإفساد، قال تعالى: ((ولا تعاونوا على الإثم والعدوان)) (المائدة آية: ٢)، والإرهابيون يتعاونون على الإثم والعدوان، ويفعلون نقيض الآية ، وهم قساة أفظاظ، غلاظ القلوب على نقيض الرحمة واللين ورهافة الحس ورقة القلب، كما أنهم ييغون الفساد في الأرض، يفعلون ما هو عكس الآية وضدها ونقيضها. يقول عز من قائل: ((ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين)) (القصص آية: ٧٧) وقال صلى الله عليه وسلم ((لم يزل المؤمن في فسحة من دينه ما لم يصب دماً حراماً)) (رواه البخاري)، وقال عليه الصلاة والسلام ((لزوال الدنيا وما عليها أهون عند الله من قتل رجل مسلم)) (رواه أبو داود، والترمذي)، وقال عليه الصلاة والسلام ((من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة وإن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاماً)) (رواه البخاري ومسلم)، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم ((من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات مات ميتة جاهلية)) (رواه مسلم) وعن ابن عمر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((من خلع يداً في طاعة لقي الله يوم القيامة ولا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية)) (رواه مسلم)،

وقال عليه الصلاة والسلام: ((من أشار إلى أخيه بحديدة، فإن الملائكة تلعنه حتى ينتزع وإن كان أخاه لأبيه وأمه)) (رواه مسلم)، وقال صلى الله عليه وسلم: ((من حمل علينا السلاح فليس منا)) (رواه مسلم) ولما كان الأمن بمثابة الدعامة الأساسية لكل الإيجابيات والفضائل والإنجازات التي تنعم بها المملكة، فإن التنمية تعد كذلك دعامة للأمن وكلاهما أي الأمن والتنمية أساس الحياة الكريمة، فالجتمعات التي حققت مستويات عالية من التنمية، دون أن تحقق مستويات مناسبة من الأمن والاستقرار، شاع فيها الخوف والقلق وارتفعت معدلات الجرائم، حتى غدا الإنسان لا يأمن على حياته أو ماله أو عرضه، أو حاضره ومستقبله فشاع الرعب والاستخفاف بالأنظمة والقوانين، وهذا أدى بطبيعة الحال إلى جعل الاستمتاع بمنجزات التنمية والتقدم في مجتمعاتهم أمراً صعب المنال.

لقد كانت هذه البلاد إلى ما قبل مجيء الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود - رحمه الله - تعيش حالة من الفوضى وعدم الاستقرار في شتى مجالات الحياة، حيث أثبتت المراجع وأحاديث الناس، صوراً مرعبة من الفوضى والنهب والسلب والقتل والجرائم كافة.

وبعد توحيد المملكة على يد المؤسس الملك عبد العزيز تبذلت أوضاعها بين عشية وضحاها، فعمّ الأمن، وانطلقت مسيرة بناء الدولة العصرية انطلاقاً من ثوابتها ودورها الديني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي. والمملكة وبحكم موقعها ومكانتها السياسية والاقتصادية تعد دولة ذات تأثير في المستوى العربي والإسلامي والدولي ما جعل لها خصوماً يرون أن من مصلحتهم أن تظل هذه البلاد متخلفة ومضطربة أمنياً. (الفصل، الوطن، ١٤٢٥)

والإرهاب لم يظهر في المجتمعات العربية والإسلامية فجأة، ولم يظهر على حين غرة من أفغانستان، بل هو قديم لا دين له ولا وطن ولا جنسية، والإسلام بريء منه. وفي هذا الصدد فإنه مما يجب الإشارة إليه أن هناك قناعات بأن بعض الدول الغربية وإسرائيل هما المصدر الأكبر للتطرف والإرهاب الدامي في العالم، فالحركات الإرهابية المتطرفة الكبرى في القرن الماضي، بل في التاريخ البشري كله، إنما هي نتاج غربي:

- الصهيونية حيث تحمرت، ونبتت، وتأسست في الغرب.
- الحركة الشيوعية وقد قامت على فكر العنف، ومارسته على أوسع نطاق.
- الحركة النازية والفاشية.

**والسؤال الذي يمكن أن يقال للمتعبين الحاقدين في الغرب على الإسلام والمسلمين:** "هل هتلر عدواني؟ وهل ستالين قحطاني؟ وهل موسوليني حفيد لامرئ القيس؟ وهل الألوية الحمراء الإيطالية تخرجت من حلقات تخفيظ القرآن الكريم؟ وهل زعيم الجماعات اليابانية الإرهابية المسماة (الحقيقة المطلقة) وجماعته ينتسبون إلى الأزدي؟ وهل كورش من قريش؟" وهل مكفي من المخلاف السليماني؟ وهل هرتزل من طي؟ ثم من قاد الحرين العالميتين وغيرها؟ وكم من الأنفس أزهقت؟

إن المنظمات والحركات الإرهابية المتطرفة هي كثيرة في الغرب ولا يمكن نسبتها بحال من الأحوال إلى أديان تلك الشعوب، وفي الوقت نفسه لا يمكن أن ينسب ما يحصل ممن يحسبون على المسلمين إلى الإسلام،

والإسلام من أعمالهم بريء، وإلا لجاز تسمية المتطرفين من الكاثوليك والبروتستانت والبوذيين وغيرهم بأديانهم، ومثال ذلك ما حدث في المبنى الإداري في أوكلاهوما سبتي عام ١٩٩٥م الذي تم تفجيره وأسفر عن قتل ١٦٨ شخصاً وإصابة المئات من الأشخاص.

## ٢ . ٢ صناعة القرار الأمني

إن المتتبع لصناعة القرار الأمني يجد أن ولاية الأمر، ينظرون إلى الأمن الوطني من خلال زاويتين رئيسيتين: أولاهما: الأمن الداخلي ، وثانيتهما: الأمن الخارجي.

والمقصود بالأمن الداخلي: كل ما يتعلق بحمايته واستتبابه على أرض المملكة العربية السعودية انطلاقاً من قواعد الشريعة الإسلامية ومقاصدها لحماية الدين والعقل والنفس والمال والعرض وكل ما يحافظ على مقومات حياة الإنسان السعودي ووحدة بلاده ثوابت وإنساناً وأرضاً. أما الأمن الخارجي فهو تأمين حدود المملكة وضمان أمنها من أي تهديد خارجي يعرض سيادتها وأرضها وكيانها للخطر، وقد تحقق الأمن والازدهار على امتداد مساحة الوطن، ويرجع ذلك إلى جملة من العوامل منها:

العمل بالشريعة الإسلامية والتمسك بها وحرص ولاية الأمر على ذلك قولاً وعملاً، استقرار النظام السياسي وشرعيته، والوحدة الوطنية، وتطور الأجهزة الأمنية والأخذ بوسائل التقنية والتدريب والتأهيل، والاهتمام برعاية وأمن حجاج بيت الله الحرام ، وتسوية المسائل الحدودية مع الدول المجاورة بالطرق الودية، وسياسة عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول والعمل على تحقيق التعاون الأمني الثمر مع الدول الشقيقة والصديقة، وتطور القوات المسلحة لمواجهة أي تهديد داخلي أو خارجي، والتقدم العلمي وعدم وجود أي حاجز أمام الطموح الفردي بكل أنواعه، وارتقاء بمستوى المعيشة والتطور التنموي وازدياد نسبة الدخل الفردي، والاهتمام بحقوق الإنسان في إطار الثوابت الشرعية، ومناصرة القضايا العادلة على كل المستويات.

إن الأجهزة الأمنية ممثلة بوزارة الداخلية تقوم بممارسة مهامها ومسؤولياتها ومن ذلك إعداد رجال الأمن على مختلف رتبهم ومراتبهم للحفاظ على أمن المملكة ومكافحة الجريمة بتأهيلهم على جميع المستويات في الكليات الأمنية، وفي مدن التدريب، والمعاهد المتخصصة، والأخذ بالعلوم الحديثة في مجال مكافحة الجريمة ، والاستمرار في تطوير البرامج التعليمية والتدريبية، وتحديث وسائلها، وهيئ رجل الأمن للتعامل مع المستجدات بإيجابية، باعتبار مخرجات التعليم محصنات ضد تهديد الأمن الاجتماعي بشكل عام، والأمن الفكري بشكل خاص.

أما على مستوى مواجهة التطرف والانحراف والإرهاب، فقد قامت الأجهزة الأمنية بالاستفادة من وسائل الإعلام والمكتبات ودور النشر، وإقامة المؤتمرات، والندوات، ورفع مستوى وكفاءة التعليم والتدريب الأمني في المؤسسات الأمنية ، وهناك المحاضرات المتنوعة التي استضافوا فيها العلماء، وأساتذة الجامعات لمناقشة الفكر المنحرف والتطرف الذي تتبناه عناصر الفئة الضالة، وعين متحدث أمني رسمي، والمساعدة في التغطيات الإعلامية المتواحدة في مسرح الحدث. ثم خطت الأجهزة الأمنية خطوات متقدمة بعقد ندوات مثل ندوة "الأمن

مسؤولية الجميع التي يعقدها الأمن العام سنويا وندوة " المجتمع والأمن" التي تعقد بكلية الملك فهد الأمنية، وهناك جهود جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية التي يرأس مجلس إدارتها سمو وزير الداخلية حيث عقدت المؤتمرات، وأقيمت الندوات، والدورات، فضلا عن الأنشطة العلمية وبرامج الدراسات العليا التي تقدمها من خلال الأقسام العلمية المتمثلة في كلية الدراسات العليا، وكلية التدريب، وكلية علوم الأدلة الجنائية، ومركز الدراسات والبحوث وبلغت الرسائل العلمية فقط في مجال الإرهاب أكثر من ( ١٠٠ ) رسالة ماجستير ودكتوراه و(٤٦) إصدارا علميا. ( جهود جامعة نايف في مكافحة الإرهاب، ١٤٢٨هـ) أما كلية الملك فهد الأمنية فقد خطت خطوات نوعية في التعليم والتأهيل، وتنظيم الدورات والبرامج المتنوعة وهي رافد يمد الأجهزة الأمنية برجال الأمن المؤهلين، ثم أكاديمية نايف للأمن الوطني التابعة للمباحث العامة، ومدينة التدريب التابعة للأمن العام ولها فروع في مناطق المملكة، والصروح التدريبية الأخرى في الجوازات، والدفاع المدني، وحرس الحدود، وقوات الأمن الخاصة فضلا عن الابتعاث الداخلي والخارجي.

ومن الوسائل والقواعد العلمية التي تستخدمها الأجهزة الأمنية لمواجهة الجرائم ومنها الجريمة الإرهابية، استخدام الأجهزة والوسائل العلمية ومنها :جهاز تحليل نبرات الصوت، وتحليل الدم وغسيل المعدة، وأجهزة التكبير ومقارنة البصمات، والبصمة الوراثية (DNA)، وجهاز إظهار البصمة الخفية بأشعة الليزر، وجهاز الأشعة فوق البنفسجية، وجهاز الأشعة تحت الحمراء للكشف عن السموم والمخدرات، وجهاز كشف الكذب، وهناك الأجهزة التلفزيونية المغلقة، وأجهزة التصوير، وأجهزة أشعة اكس للتفتيش، وأجهزة الإنذار الكهربائية والالكترونية، وأجهزة فحص ومضاهاة الوثائق، وتحديد مميزات الأسلحة النارية، وأساليب استرجاع الوثائق التالفة من ذاكرة الحاسب، وتحديد المميزات الفردية للأدلة الرقمية، كذلك تستخدم العديد من الأجهزة للكشف عن المتفجرات مثل:جهاز كشف الرسائل المفخخة، وأجهزة الكشف البخاري، والشمام الالكتروني الذي يحدد الكميات المنبعثة من ذرات أو جزيئات المادة المتفجرة، وجهاز كشف المتفجرات داخل الطرود، وجهاز كشف النيترونات عالية الطاقة، وأجهزة كشف المعادن، والتردد النووي، والصوت، وسيارات التأمين الإلكترونية، وأجهزة الكشف عن الأسلحة الكيماوية وغيرها .

## ٣ . ٢ المواجهة الميدانية للإرهاب

إن من مظاهر الإرهاب: الغلو في الدين، والتعصب والعنف، والتكفير، والتفجير والفتوى بغير علم، و سوء الظن، والطعن في العلماء الكبار وهذا هو ديدن الفئة الضالة التي تنتمي إلى فكر القاعدة حيث ظهر بوضوح جهلهم بالشريعة الإسلامية في كتاباتهم، وفي فتاوى رموزهم التحريضية التي أسهمت في ارتكاب الجرائم الإرهابية، وتسميتها عمليات استشهادية، وإيهام الشباب أنها ليست بقتل للنفس، مثل : فتاوى جواز الاغتيال، وقتل الأسرى، ووجوب قتال النصارى لأجل فكك الأسرى، وفتاوى جواز التترس، وقتل رجال الأمن، وفتاوى حرق الأسرى ممن أسموهم "المرتدين"، إضافة إلى الفتاوى الأخرى التي تسهم في عزل هذه الفئة عن بقية شرائح المجتمع مثل : فتاوى تحريم العمل في بعض القطاعات، والدراسة في المدارس والجامعات، وتحريم

العمل في المجال العسكري، والفتاوى التي تحت على العمليات الانتحارية والإشادة بمنفذيها، واعتبار القائمين بها هم "الطائفة المنصورة"

لقد كانت بدايات الحوادث الإرهابية في سنة ١٤٢١هـ، بحدوث عرضية وبسيطة، وكانت بداية اكتشاف الخلايا الإرهابية في السنوات الأخيرة في منزل بالرياض إذ كان أحدهم يقوم بتصنيع قنبلة بطريقة بدائية وذلك في ١٥/١/١٤٢٤هـ الموافق ١٥ مارس ٢٠٠٣م؛ حيث وقع انفجار في أحد المنازل بحي الجزيرة شرق مدينة الرياض نتج عنه وفاته، وقد عثرت الأجهزة الأمنية في منزله على كميات من المتفجرات والأسلحة والذخائر والتجهيزات. وفي الحي نفسه وبتاريخ ٥/٣/١٤٢٤هـ الموافق ٦ مايو ٢٠٠٣م أحبط رجال الأمن محاولة إجرامية إذ تمكنوا من ضبط كمية من المتفجرات والأسلحة والذخائر المدمرة. وكان ذلك بداية مسلسل تفجير المجمعات السكنية إذ لم يمض إلا ستة أيام من كشف رجال الأمن هوية الفئة الضالة حتى سمع دوي ثلاثة انفجارات انتحارية قام بها مجموعة من الفئة الضالة وذلك في ١١/٣/١٤٢٤هـ، وقد تم التعرف على منفذي الاعتداءات بعد الحادث وذلك من خلال التحقيقات المكثفة والفحوصات الوراثية للعينات (DNA)، وتوالت الأحداث التي برز فيها نجاح المواجهة الأمنية.

والجدير بالذكر أن وزارة الداخلية كانت قد أعلنت أول لائحة للمطلوبين في شهر ربيع الأول ١٤٢٤هـ، مايو ٢٠٠٣م وضمت (١٩) شخصاً، وكان إشعاراً بأن هناك مطلوبين خطرين يستهدفون أمن البلاد والعباد وأن من واجب المواطنين القيام بدورهم في الحفاظ على الأمن، والمشاركة في الإبلاغ عن المطلوبين، وأن الأمن مسؤولية الجميع وبعد ذلك بسبعة أشهر صدرت لائحة تضم (٢٦) مطلوباً، وبعد الإعلان الأول بدأت المواجهة العلنية مع الإرهاب على الأرض. وفي تاريخ ٢٢/٥/١٤٢٦هـ الموافق ٢٩ يونيو ٢٠٠٥م أُعلنت قائمة ثالثة تضم (٣٦) مطلوباً بعضهم في داخل المملكة وبعضهم في الخارج. وفي ٧/٢/١٤٣٠م أعلنت وزارة الداخلية عن ٨٥ ضالاً مطلوباً وهم متواجدون خارج المملكة بينهم يمانيان. وقد عاد وسلم نفسه أحدهم وهو الذي كان من معتقلي جوانتنامو وعاد إلى المملكة، وتم إخضاعه لبرنامج المناصحة، وأفرج عنه بعد توبته، لكنه غادر إلى اليمن، وهاهو يعود معلناً ندمه على ما قام به، وسيتبعه آخرون، لأنه لا خيار أمامهم إلا تسليم أنفسهم والانضمام إلى قافلة البناء والتنمية، وكان عدد من سلموا أنفسهم وحسب الإعلان الصادر بتاريخ ١٢/٨/١٤٢٩م (١٦) ستة عشر مواطناً من المتواجدين في الخارج

إذا فإن المواجهة مع الإرهابيين في جوهرها تعتمد على المعلومات فالذي يملك خيوط الفوز هو الذي يملك المعلومات، وإعلان أي قائمة في حد ذاته يوضح بجلاء أن المطلوبين معروفون والمعلومات عنهم متوفرة، بالإضافة إلى أن الضربات الاستباقية لرجال الأمن حدثت كثيراً من الحوادث الإرهابية التي كان يخطط لها.

## ٢. ٤ خصائص الإرهابيين الشخصية

إن معرفة الخصائص الشخصية والنوعية للفئة الضالة يساعد وقائياً واستراتيجياً في التصدي للإرهاب، فقد أثبتت الدراسات مجموعة من الخصائص الدينية والاجتماعية والفكرية والنفسية التي تشكل عقلية أفراد تلك الفئة وتكوينها الثقافي ومواقفها ومنها:

- ١- تنتمي النسبة الكبرى من الموقوفين لفئة الشباب تحت سن الثلاثين.
  - ٢- معظم الموقوفين يتراوح تعليمهم بين الابتدائي والمتوسط والثانوي.
  - ٣- معظم الموقوفين السعوديين متزوجون من سعوديات.
  - ٤- أوضحت النتائج تدني وضعف الحصيلة الشرعية للموقوفين.
  - ٥- أوضحت نتائج القضايا السابقة وجود نسبة ممن سبق أن دخلوا السجن لاقترافهم جرائم مختلفة لهم سوابق مسجلة.
  - ٦- أوضحت الدراسة أن نسبة كبيرة من الموقوفين لم يتلقوا علمهم عن كبار المشايخ والعلماء إنما تلقوا علمهم عن طريق الاستماع إلى التسجيلات الصوتية (الأشرطة) والقراءة مما يفسر ضعف الحصيلة الشرعية لديهم.
  - ٧- أشارت الدراسة إلى أن تلك الفئة مورس عليهم نوع من التأثير الفكري من قبل بعض منظري وقادة الحركات الفكرية التي عملت على تشكيكهم في بعض المسلمات التي كانوا يؤمنون بها.
  - ٨- أشارت الدراسة إلى أن أفغانستان في مقدمة البلاد التي سافر إليها الكثير منهم، ثم يلي ذلك باكستان، كشمير، الشيشان البوسنة، الفلبين وغيرها.
  - ٩- أشارت الدراسات إلى أبرز العوامل التي يرى الموقوفون أنها حثتهم على السفر - لما يسمونه جهاد - هو التعاطف مع القضايا الإسلامية نتيجة الظلم من القوى العظمى وازدواجية المعايير، متجاهلين ضرورة استئذان ولي الأمر، والأخذ بالحيثيات الشرعية الأخرى.
- إن هذه النتائج التي رصدتها وزارة الداخلية قد ساعدتها في تصميم إستراتيجية الوقاية والعلاج، ومكنتها من تعزيز الإجراءات والسياسات لمكافحة الإرهاب ومن ذلك :
- التنسيق مع الدول العربية ، وبخاصة المجاورة منها، وعقد اتفاقيات أمنية للتصدي للإرهاب، وتطوير الأنظمة المتصلة بإجراءات المراقبة ، وتأمين الحدود، والمنافذ لمنع حالات التسلل منها.
  - إنشاء لجنة عليا لمكافحة الإرهاب لدراسة كل ما يرد إليها من موضوعات تتعلق بمكافحة الإرهاب وتمويله ، ودراسة التقارير التي تُرفع لها من اللجنة الدائمة لمكافحة الإرهاب والتوجيه حيالها.
  - إنشاء نقطي اتصال للتنسيق مع المنظمات والهيئات الدولية والدول الأخرى في مجال مكافحة الإرهاب وتمويله تتمثل في وزارة الخارجية، ووفد المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة.
  - تحديث وتطوير أجهزة الأمن والأجهزة الأخرى المعنية بمكافحة الإرهاب كافة تأهيلاً وتدريباً.

- وضع قيود مشددة على صناعة أو استيراد أو بيع أو حيازة أو تداول أو اقتناء الأسلحة والذخائر أو المعدات أو قطع الغيار، وضوابط لحمل الأسلحة الفردية ووضع العقوبات الرادعة لمن يخالف ذلك وفقاً لنظام الأسلحة والذخائر في المملكة.
- قامت المملكة في إطار جهودها لمكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال بوضع تشريعات وتعليمات للقطاع المصرفي والمالي، وذلك للتأكد من أن إجراءاتها الداخلية متوافمة مع التوصيات ذات الصلة، ومنها نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- إدارة متخصصة للأمن الفكري بوزارة الداخلية تضم نخبة من المتخصصين.
- إنشاء الهيئة السعودية الأهلية للإغاثة والأعمال الخيرية في الخارج لتتولى عملية الإشراف والمتابعة لتلك الأعمال، ووضع تنظيمات للمؤسسات والجمعيات الخيرية.
- قامت المملكة بتقديم تقاريرها عن جهودها في مكافحة الإرهاب إلى لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب المنشأة وفقاً لقراره رقم ١٣٧٣ (٢٠٠١م)، كما قدمت تقارير أخرى وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب ١٢٦٧ (١٩٩٩م)، ١٣٣٣ (٢٠٠١م) و ١٣٩٠ (٢٠٠٢م)، ١٤٥٥ (٢٠٠٣م).
- استحداث خطوط هاتفية مجانية على مدار (٢٤) ساعة لتلقي المعلومات من المواطنين والمقيمين وملاحظاتهم الأمنية.
- نشر صور المطلوبين في قضايا إرهابية عبر وسائل الإعلام.
- رصد مكافآت مجزية جداً لكل من يبلغ أو يدل أو يرشد على مطلوبين ارتكبوا حوادث إرهابية أو خططوا لارتكابها.
- متابعة المطلوبين ورصد تحركاتهم والبحث والتحري عنهم والقبض عليهم.
- استخدام التقنية والأجهزة الفنية ووسائل السلامة في تجهيز المكلفين من رجال الأمن بمكافحة الإرهاب وحمايتهم عند تنفيذ مهامهم.
- إعطاء القادة الميدانيين الصلاحية في تنفيذ خطط مدمرة أو كار الإرهابيين والتعامل معهم بحزم وقوة عند التأكد من شخصياتهم أو قيامهم بتنفيذ مخططاتهم.
- تعزيز سبل الحماية والأمن والسلامة، طبقاً للاتفاقيات الدولية التي تحكم هذا الموضوع مع تنظيم المؤتمرات والندوات والمحاضرات والبرامج للتوعية ومكافحة الإرهاب.
- دعم وتشجيع الدراسات والبحوث الأمنية المتخصصة في مجال مكافحة الإرهاب.
- التوقيع على الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب، وعقد اتفاقيات ثنائية.
- تطوير الإعلام الأمني الموجّه للتوعية بخطورة الظواهر المستجدة كظاهرة الإرهاب. وبيان تجريم وتحريم الإرهاب وإيضاح فتاوى هيئة كبار العلماء وبياناتهم، وتعيين متحدث رسمي.

- بيان أن من يسلّم نفسه من أفراد الفئة الضالة فإن ذلك قد يكون ظرفاً مخففاً عند الحكم عليه شرعاً.
- تقديم موضوعات مكافحة الإرهاب ضمن المواد الدراسية المدرجة في الخطة التعليمية للتخصصات المختلفة التي تقدّمها الكليات والمعاهد الأمنية.
- وهناك جهود أخرى ضخمة في مجال التوعية والإصلاح وسدّ منافذ الإرهاب على جميع المستويات، ولكن العلامة الفارقة التي تتميز بها الجهود الوقائية التي تقودها وزارة الداخلية هي في إعداد الدراسات الإستراتيجية لمعالجة الظواهر الإجرامية بما فيها الإرهاب والتطرف الديني والانحراف الفكري وذلك من قبل أكاديميين وخبراء وممارسين لهم باع طويل في الدراسات العلمية المتعمقة تحليلاً وتشخيصاً ومن ثم الخروج بتوصيات عملية قابلة للتطبيق، من جهة، ومن جهة ثانية، دعم ورعاية سمو وزير الداخلية لكرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسات الأمن الفكري بجامعة الملك سعود.

## ٢. ٥ إنسانية قرار خادم الحرمين الشريفين

أصدر خادم الحرمين الشريفين في ١٤٢٥/٥/٥ هـ الموافق ٢٠٠٤/٦/٢٣ م قراراً جاء فيه: ((إن كل من يسلّم نفسه من أعضاء الفئة الضالة خلال شهر من تاريخ هذه الكلمة فإنه آمن بأمان الله))، وقال: ((الكل يعلم أننا لا نقول ذلك عن ضعف أو وهن ولكنه الخيار لهؤلاء ولكي نعذر حكومة وشعباً بأننا عرضنا باب الرجوع والأمان، فإن أخذ به عاقل لزمه الأمان وإن كابر فيه مكابر فو الله لن يمنعنا حلمنا في الضرب بقوتنا التي نستمدّها من التوكل على الله جلّ جلاله.))

لقد كان لقرار العفو دلالات إنسانية واجتماعية وجاء أثر الإنجاز الأمني الذي حققته الأجهزة الأمنية في المواجهة، كما أن ارتياح أهالي المطلوبين ودعواتهم المتكررة إلى أنبائهم ليستفيدوا من هذه الفرصة كانت كلها مشاعر وطنية تتسجم والغايات الإنسانية في سبيل الوقاية من الإرهاب، وتصحيح الأفكار المتطرفة، ومع انتهاء مهلة العفو فقد سلّم عدد من المطلوبين أمنياً أنفسهم طواعية. (البحني، ١٤٢٥)

وهذا العفو يشمل في مجمله الحق العام الذي يعد من صلاحيات ولي الأمر أما فيما يتعلق بالحق الخاص فيجري تطبيقه وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

وفي جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٢٧/٥/٣٠ هـ وجّه خادم الحرمين الشريفين باستمرار العفو عمن يُسلّم نفسه للسلطات الأمنية خلال المدة المحددة.

## ٢. ٦ التكريم والخوافز

حرصاً من المسؤولين على تقدير جهود رجال الأجهزة الأمنية والعسكرية وعلى ما بذلوه، وما حققوه في مكافحة الإرهاب أمر خادم الحرمين الشريفين بصرف راتب شهرين للعسكريين من أفراد وضباط في قطاعات الدولة وذلك بموجب الأمر رقم أ/ ١٩٥ في ١٤٢٥/٨/٧ هـ. كما صدرت تعليمات تكريم الشهداء والمصابين العسكريين في عمليات مكافحة الإرهاب (تجربة المملكة لمكافحة الإرهاب، ١٤٢٦، والسجل الوثائقي، ١٤٢٧، ص ٦٢)

## ٢ . ٧ الجهود الأمنية في العمل الأمني العربي المشترك

اختار وزراء الداخلية العرب سمو الأمير نايف بن عبد العزيز رئيساً فخرياً لمجلس وزراء الداخلية العرب الذي أنشئ عام ١٩٨٢م، وقد أقر المجلس العديد من الاتفاقيات والإستراتيجيات من أجل التصدي للإرهاب ومنها:

○ مدونة قواعد سلوك الدول الأعضاء في مجلس وزراء الداخلية العرب لمكافحة الإرهاب في عام ١٩٩٦م.

○ الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب وخططها المرحلية في عام ١٩٩٧م.

○ الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وقد تم التوقيع عليها في اجتماع مشترك بين وزراء الداخلية ووزراء العدل العرب بالقاهرة في شهر أبريل عام ١٩٩٨م.

وفي مجال القوانين الاسترشادية أقر المجلس في عام ٢٠٠٢م قانونين نموذجيين تم تعميمهما على الدول الأعضاء للاستفادة منهما، وهما:

○ القانون العربي النموذجي لمكافحة الإرهاب.

○ القانون العربي النموذجي الخاص بالأسلحة والذخائر والمتفجرات والمواد الخطرة.

كما يرأس سمو وزير الداخلية مجلس إدارة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ومن خلال هذه الجامعة أنجزت العديد من الرسائل العلمية التي تناولت موضوعات مرتبطة بالأمن الفكري ، و بمكافحة الإرهاب، حيث تمت مناقشة أكثر من مائة رسالة ماجستير ودكتوراه في مجال مكافحة الإرهاب ، كما أصدر مركز الدراسات والبحوث (٤٦) إصداراً علمياً ما بين دراسة علمية، وبحث حول مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، و بلغ عدد الدورات التي نفذتها كلية التدريب حتى الآن (٢٥٧) دورة استفاد منها نحو (٨٠٠٠) متدرب من الدول العربية في مجال مكافحة الإرهاب.

### المحور الثالث الأجهزة الأمنية والأمن الفكري

- ١ . ٣ الجهود الفكرية
- ٢ . ٣ وزارة الداخلية وبرامجها في مجالات الأمن الفكري
- ١ . ٢ . ٣ لجنة المناصرة
- ٢ . ٢ . ٢ برنامج حفظ القرآن الكريم في السجون
- ٣ . ٢ . ٣ جائزة الأمير سلطان الدولية في حفظ القرآن الكريم للعسكريين من جميع القطاعات.
- ٤ . ٢ . ٣ جائزة الأمير نايف العالمية للسنة النبوية و الدراسات الإسلامية المعاصرة .
- ٥ . ٢ . ٣ كراسي عدة مثل: كرسي الأمير نايف لدراسات الأمن الفكري بجامعة الملك سعود ، كرسي الأمير نايف لدراسات الوحدة الوطنية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كرسي الأمير نايف للوقاية من المخدرات وغيرها.
- ٦ . ٢ . ٣ ترسيخ المواطنة والمهنية لدى رجال الأمن.
- ٧ . ٢ . ٣ تأصيل الأمن الفكري

### المحور الثالث الأجهزة الأمنية والأمن الفكري

#### ٣ . ١ الجهود الفكرية

تعددت الأجهزة الأمنية، المكلفة بحفظ الأمن والاستقرار وحماية أمن الدولة، وقد أوضح نظام قوات الأمن الداخلي رقم ٣٠ في مادته الثانية أن وزارة الداخلية هي المرجع للأجهزة الأمنية ، وقد تعاملت الأجهزة الأمنية في مواجهتها للإرهاب وفق استراتيجية سعودية تقوم على الحزم والحسم في المواجهة الميدانية، وإعادة تأهيل المتهمين والمحكوم عليهم في قضايا الإرهاب وفق برامج رعاية متنوعة، تتمثل في المناصرة الفكرية ، ومراكز التأهيل والأخذ بالتدابير الوقائية، وتدابير المكافحة، وتقديم حوافز مادية ومعنوية للمتعاونين من المواطنين والمقيمين، وتوظيف الإعلام الأمني لخدمة الأمن.

وفي هذا السياق فإنه لا يمكن أن ننكر أن تعدد الجهات والمعالجات في بداية الأحداث، وضعف المشاركة المجتمعية، ووقوف بعض ممن يحسبون على الدعاة موقف المتفرج في بداية العمليات الإرهابية، ومواقع الانترنت العدائية، والتوافق بين تنظيم القاعدة، واليمين المتعصب في أمريكا من جهة، والعدو لإسرائيلي من جهة ثانية في العداء ضد المملكة، كل ذلك قد أسهم في بث الشائعات، وتجييش الأفكار المتطرفة ضد الصالح العام، ولكنها تهاوت أمام خبرة الأجهزة الأمنية وكفاءتها.

وفي خضم الأحداث ظلت الأجهزة الأمنية بقيادة سمو الأمير محمد بن نايف ومتابعة سمو وزير الداخلية وسمو نائبه تعمل بحكمة وبما تقتضيه الشريعة الإسلامية، في تعاملها مع هذه الفئة، والاستمرار في برامج المواجهة الفكرية وبخاصة بعد نجاح تجربة "لجان المناصحة" التي يشارك فيها علماء وخبراء في مجالات عدة، وقد استفاد منها الموقوفون، وهذه التجربة ثبت نجاحها حتى أصبحت في كثير من الدول أنموذجا يحتذى في التأهيل على فكري ووفق منظومة أنشطة وبرامج متنوعة: دينية واجتماعية وثقافية وترفيهية ونفسية وأسرية.

واستكمالاً لإيضاح النموذج الأمني التي تقوده وزارة الداخلية في مواجهة الإرهاب ما سطره رجال الأمن من انجازات وتضحيات متمثلة في العمليات الاستباقية، والقبض على مئات الإرهابيين، واستلام العديد من المطلوبين، ومطاردة الهاربين منهم، وتضييق الخناق عليهم بمعنوية عالية، وأمام ما يقومون به من واجب وطني؛ فقد قدمت لهم الحكومة كل تكريم ورعاية للأحياء منهم والشهداء. وهناك جهود بارزة تقوم بها الوزارة مثل: إعداد الدراسات الاستراتيجية لمعالجة الظواهر الإجرامية بما فيها الإرهاب والتطرف الديني والانحراف الفكري من قبل أكاديميين وخبراء وممارسين، ودعم البحوث العلمية المتخصصة، وإقرار بعض المواد الدراسية التخصصية في مجال مكافحة الإرهاب، ثم ما تقوم به إدارة العلاقات العامة والتوجيه في التوعية الدينية بصفة عامة في مجال مكافحة الأفكار المنحرفة، وكذلك مركز المعلومات الوطني الذي عقد للمتخصصين -أو شارك- دورات في أمن المعلومات، وهناك خطوات وجهود قامت بها كلية الملك فهد الأمنية للتصدي للفكر الإرهابي ومحاربه، والإسهام في تعزيز الأمن الفكري لدى العاملين في القطاعات الأمنية ولدى المواطنين والمقيمين من خلال إدارة التعليم، والمعهد العالي للدراسات الأمنية، ومركز البحوث والدراسات بما في ذلك عقد الندوات والمحاضرات، ونشر عددا من الدراسات العلمية المحكمة والمتنوعة التي تثري العلوم الأمنية، وقد نظمت الكلية دورات، خصص بعض منها لمنسوبي وزارة التربية والتعليم ليشمل المدرء، والمعلمين، والقائمين على الإشراف التربوي، على إن مما يشار إليه ذلك الحراك العلمي والثقافي والتنويري الوافر الذي أسهم به أعضاء هيئة التدريس بالكلية سواء في مجال التأليف والتحقيق أو التوعية عبر وسائل الإعلام، أو في مجال المشاركة مع إخوانهم العلماء في لجان "المناصحة" كل ذلك جنب إلى جنب مع مهام الكلية الأساسية التي تتمثل في إعداد رجال الأمن للمحافظة على أمن الفرد والمجتمع، ومتابعة تثقيفهم، واختبارات ترقياهم.

ومن المقطوع بصحته انه لا يمكن أن يتحقق أمن الفرد بمعزل عن أمن الدولة، وهذا يتطلب ترسيخ الثوابت، وحقوق ولاية الأمر، وأمن الدولة، والعمل المجتمعي التضامني على إشاعة ثقافة الحوار، والاهتمام بالتعليم

والبحث العلمي وطرائق التفكير، وحرية المسؤولة، فلا يوجد حرية مطلقة وإنما هناك حرية محكومة بضوابط الشرع. ويتجسد ذلك من خلال مؤسسات المجتمع وأهمها الأسرة، والمؤسسات التعليمية، والإعلامية والدينية، والعلمية، والأمنية، وكل فعاليات المجتمع.

وإن الأمن الفكري جلي لدى صناع القرار، فلم تكن الأجهزة الأمنية لتلجأ في وقت من الأوقات الحرجة إلى ما قامت به بعض دول العالم عندما كانت دباباتها تقتحم الجامعات، فضلاً عن الاعتقالات العشوائية حتى أصبحت السجون في تلك الدول مكتظة بعشرات الآلاف من الشباب، فضلاً عن فرض حظر التجوال، وإعلان الطوارئ، والأحكام العرفية والإقامة الجبرية، وأخذ الأقارب بجريرة أبنائهم. وفوق هذا إساءة الظن في مواطنيهم، وما ذلك إلا بسبب الالتزام بالشريعة الإسلامية، فما سلامة الفرع إلا من سلامة الأصل، رضى وقناعة وإيمان بالاحتكام إلى منهج الإسلام الذي هو ولا شك الفيصل في كل شأن من الشؤون، ومدركين أن الحل الأمني على أهميته لا يكفي، إذا لم تنهض مؤسسات المجتمع كافة بدورها ومسؤولياتها، فالأمن الفكري لن يتحقق إلا بالإسلام عقيدة وشرعية ومنهاج حياة وعلى الوسطية والحنيفية السمحة .

إن هذه الفئة التي استغلت الإسلام، ووظفته لمصالحها لضعف التحصيل الشرعي، ونقص المناعة الذاتية، وترك المرجعية الدينية، وغزو الشبكة العنكبوتية، ورفاق السوء، وغفلة الصالحين، وقصور الشراكة المجتمعية بين مؤسسات الوطن، وحفظه أمنه، لا يجعلنا نغفل رعاية الدولة للفكر والثوابت والتنمية مما هو واضح للعيان، يتجسد في مسيرة البناء والإنجازات التنموية على جميع المستويات تحرسها عناية الله ثم سهر أبطال الوطن الذين يضطلعون بما يحمد لهم في العاجل والآجل بكفاءة واقتدار، وهناك فئة في المجتمع صامته تحتاج إلى مساعلة في عمقها الفكري وتذكيرهم بقول حبيبنا صلى الله عليه وسلم " الساكت عن الحق شيطان أخرس " وإن اليد المتوضئة لا تخط حرفاً طمعاً في متاع زائل، ولا تتوارى خشية الإقدام والفداء.

إن الإشكالية تكمن في بعض المحسوسين على الفكر الإسلامي المتدثرين بغطاء العلم ممن لا يرون القبح والخطر، أو مصابين بالبرود وأحياناً الاستخفاف والاستهانة فكيف يؤصل للحوار وأهميته من لا يؤمن بالحوار بداية إلا بقدر انسجامه مع الرؤية الأحادية الطابع؟ أو من لم يكن معي فهو ضدي، وفي السياق ذاته مثلاً من يدرس مقررات: حقوق الإنسان، أو الأمن الفكري، أو التربية الوطنية. ومن هنا يمكن النظر إلى الأمن الفكري من خلال مقاصده ووظائفه، وإسهاماته، والوسائل الوقائية التي يضطلع بها، فالوقاية أفضل ألف مرة من العلاج، لكونها سلاحاً يقوي المسؤولية الاجتماعية والشخصية بأساليب متعددة منها: ما يتعلق بالوظيفة الوقائية، ومنها ما يتعلق بوظيفة الضبط الإداري، وأخرى تتعلق بوظيفة الضبط القضائي والعلاجي، وتتدرج على المستوى الشخصي، بدءاً بتحصين الفرد نفسه من أن يقع ضحية الإحرام والانحراف الفكري، ثم يعمل بجد وأمانة على تخنيب أبنائه وأفراد أسرته ارتكاب الأفعال المحرمة، أو الوقوع ضحية لها، والحد من السلوك الإجرامي، واتباع

الأنظمة، ونبذ العادات الاجتماعية السيئة، والقناعة بأهمية التعاون مع الجهات الأمنية لتحقيق الأمن والأمان في المجتمع واستيعاب الأساليب الاستباقية والوقائية التي بدأت تطبق في الكثير من دول العالم.

إنه من الأهمية بمكان ترسيخ مفاهيم المواطنة والمسؤولية الاجتماعية والشخصية، وحفظ نعمة الأمن والاستقرار، والمحافظة على المكونات الثقافية الأصيلة، والعمل صفا واحدا في مواجهة التيارات والاتجاهات الباغية والخارجة عن الدين الحق، والغارات الفكرية والإعلامية الغاشمة، التي تسعى إلى هدم الدين أو تشويه مكانته، وهدم الأخلاق والتلاحم الاجتماعي، وزعزعة الأمن والاستقرار، وإثارة زوابع الفتنة والفرقة، ومحاولة إضعاف ثقة الأمة بقادتها وعلمائها، وعرقلة عجلة التنمية، وتقديم ذرائع للأعداء للنيل من ثوابت وقيم المجتمع السعودي المنفتح الطموح.

إن هذه رسالة الأمن الفكري الذي يتصدى لكل فكر دخيل، ويحمي الإنسان وفكره من الانحراف أو الخروج عن الوسطية والاعتدال والتسامح، ومعنى آخر فالأمن الفكري يهتم بإيجاد الحصانة، وهو في أبعاده ودلالاته أعمق في نظري مما تنادي به منظمات حقوق الإنسان وتبشر به مما أصلا قد يتقاطع مع أمن الإنسان إذا لم يضبط المصطلح ويحرر.

ولاشك انه ستنبرز من حين لآخر بعض الأمراض الفكرية إقليمية ودوليا وبقوة مثلها مثل بعض العلل والأمراض الجسدية التي ظهرت على السطح مثل: الإيدز، والحمى المتصدع، وجنون البقر، والحمى القلاعية، وأنفلونزا الطيور وغيرها من الأمراض الفتاكة التي لاشك أن لدى الأطباء الذين أوتوا بسطة في العلم الطبي ومعرفة فنونه علماً ودراية بهذه الآفات، كل بحسب تخصصه، كما أنها مدونة في المرجعيات الطبية، لكن الناس تعرفوا عليها أكثر عبر وسائل الإعلام لخطورتها، بعد أن أصبحت تهدد حياتهم وأمنهم الصحي، إضافة إلى تنامي الوعي الصحي، وهذا من طبائع الأمور أنه إذا ظهر الداء استدعي الدواء. بقي أن نشير إلى أنه إذا كان في بعض الدول العربية من ينظر إلى هذا المصطلح بتوجس، فذاك شأنهم وما تحتفظ به ذاكرتهم عن أجهزة الأمن في بلدانهم، أما في المملكة فإن الأسس التي أقام عليها الملك عبد العزيز هذا الكيان واضحة، وهي تعمل بها من حيث الاحتكام إلى منهج الإسلام عقيدة وشريعة حياة على اعتبار الإسلام دين ودولة، انظر مواد النظام الأساسي للحكم (١، ٣، ٧، ١١، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٣٣، ٣٤، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٠).

### ٢.٣ وزارة الداخلية وبرامجها في مجالات الأمن الفكري

من المرتكزات الأساسية التي تسير عليها وزارة الداخلية انه متى ما اطمأن الناس على عقيدتهم وثوابتهم وقيمهم فقد تحقق لهم الأمن الفكري والمادي الحسي. وبما أنه لا يمكن حصر الأمن الفكري في مواجهة التطرف الديني فحسب، بل الانحراف بشتى صوره وأشكاله، فان جهود الوزارة من خلال المناطق ووكالات الوزارة وأجهزتها الأمنية واسعة ومتعددة بما فيها إطلاق حملة التوعية الكبيرة باسم "حملة التضامن الوطني لمكافحة الإرهاب" المترامنة مع بداية "المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب" الذي عقد في مدينة الرياض وشارك فيه العديد من دول العام وخرج بتوصيات لازال يتردد صدها، كما تشارك أجهزة الوزارة في مهرجان الجنادرية السنوي

، هذا المهرجان الذي يستلهم أثنى المعاني ، ويستقي أعلى التجارب في أصالة ومعاصرة ، فكر وثقافة ، تراث وتجديد وعبر مسيرته من خلال الأنشطة والندوات والمحاضرات وكل الفعاليات التي تعمل على تأصيل قيم الحوار والتسامح وتطهير الثقافة والفكر من الانحراف والشوائب .

كما أن الوزارة تناشد الجهات الحكومية والقطاع الأهلي وكل مؤسسات المجتمع المدني للقيام بما يمليه الواجب الوطني للإسهام في حفظ الأمن والنظام وتعزيز الأمن الفكري باعتباره مطلب استراتيجي والمسؤولية نحوه جماعية تضامنية ، وقد تم تركيزها على جملة من القضايا:

٣ . ٢ . ١ لجنة المناصحة

باشرت لجنة المناصحة عملها في مستهل عام ١٤٢٥هـ ببناء على فكرة اقترحها وتبناها سمو الأمير محمد بن نايف ووجدت مباركة سمو وزير الداخلية وسمو نائبه ، وقد حظي برنامج لجنة المناصحة الفكري لعناصر الفئة الضالة بإعجاب دولي حيث أصبح في نظر بعض الدول أنموذجاً يحتذى في تأهيل هذه العناصر على أساس فكري يسبق أي ممارسة عملية للتأهيل ( الوادعي، جريدة الرياض العدد ١٤٨٤٨ في ١٤٣٠/٢/٢٢ )

ويقوم عملها على مناصحة الموقوفين أمنياً داخل أماكن التوقيف. والجدير بالتنويه أن الوزارة قد تعاونت في سبيل محاربة الفكر بالفكر ودحض الشبهات مع الحرس الوطني، ووزارة الدفاع والطيران، ووزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد وفروعها ، ووزارة الصحة .. بالإضافة إلى عدد من المتخصصين في الجامعات ، والمستشفيات .

٣ . ٢ . ٢ برنامج حفظ القرآن الكريم في السجون وتخفيف عقوبة السجناء الذين يحفظون القرآن كاملاً أو بعض أجزائه وتسابقهم لينالوا الأجر من الله والعفو من السجن .

إنه لا يخفي أهمية حفظ القرآن الكريم والمسابقات المحلية والدولية وما يتصل بذلك من تعليم وتربية وتوجيه وإرشاد، لما للقرآن الكريم من آثار عظيمة في إصلاح الفرد والمجتمع، ومحاربة التطرف والأفكار الهدامة، وتعزيز الأمن الفكري، وما تقوم به الإدارات الدينية والعلاقات العامة في المؤسسات العسكرية والأمنية ودورها البناء في الإصلاح وتعزيز الأمن الفكري على مستوى المجتمع ، وعلى مستوى برامج إعادة تأهيل المتهمين والمحكوم عليهم إلى الحياة السوية للاندماج في الحياة الاجتماعية، وتهئية الظروف المناسبة، وقد امتدت الرعاية إلى أسر السجناء.

٣ . ٢ . ٣ جائزة الأمير سلطان الدولية في حفظ القرآن الكريم للعسكريين:

ومن ضمن الفعاليات المصاحبة للجائزة محاضرات عدة في : طاعة ولي الأمر وأثرها في تحقيق النصر، مفاصد الإرهاب على الفرد والمجتمع، المعنويات وأثرها في إحراز النصر، آداب الحوار في القرآن الكريم .

٣ . ٢ . ٤ جائزة الأمير نايف العالمية للسنة النبوية والدراسات الإسلامية المعاصرة .

ومن ضمن موضوعات الجائزة موضوعات عدة منها: عناية السنة النبوية بحقوق الإنسان، فقه الحوار مع المخالف في ضوء السنة النبوية، المقاصد الشرعية للعقوبات في الإسلام، منهج الدعوة في ضوء الواقع

المعاصر، التكفير في ضوء السنة النبوية، الجهاد في الإسلام، التعامل مع غير المسلمين في السنة النبوية، الفتوى، أهميتها وضوابطها وأثارها، مسؤولية العلماء تجاه الأمة، خطابنا الإسلامي المعاصر .

ونظمت إدارة العلاقات العامة للجائزة ندوات وحلقات علمية ومحاضرات تحت عنوان: موقف المسلم من الفتن، الثوابت والمتغيرات في المنهج الإسلامي، واجب الشباب المسلم تجاه وحدة الأمة، والإسلام في مواجهة الانحراف الفكري المعاصر .

٣ . ٢ . ٥ كراسي عدة مثل: كراسي الأمير نايف لدراسات الأمن الفكري بجامعة الملك سعود، كراسي الأمير نايف لدراسات الوحدة الوطنية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كراسي الأمير نايف لتعلم اللغة العربية والدراسات الإسلامية بجامعة موسكو، كراسي الأمير نايف للوقاية من المخدرات وغيرها.

٣ . ٢ . ٦ ترسيخ المواطنة الحققة والمهنية لدى رجال الأمن، لما تتطلبه مهامهم الحساسة المكلفين بها، وحتى لا يخترق أي منهم من قبل ذوي النوايا الشريرة ويصبح - لا سمح الله - أداة لزعزعة الأمن والاستقرار، ولا ننكر أن نفراً ممن كانوا قد عملوا في الجهات الأمنية والعسكرية قد باعوا أنفسهم للشيطان وخانوا الأمانة، ونالوا الجزاء العادل.

ومن أجل إعداد رجال الأمن إيماناً وعلمياً وعملياً وتأهيلهم بما يتناسب وطبيعة واجباتهم الأمنية والوظيفية ذات الطبيعة الخاصة سواء أكانوا مدنيين أم عسكريين ضباطاً أم ضباط صف أم جنوداً، وكل ما يتعلق بأمنهم الوظيفي والاجتماعي وما يسهم في رفع الأداء الأمني والمسؤولية، فقد أنشأ صناع القرار في الأجهزة الأمنية والعسكرية الجهات المختصة للارتقاء بهم: من الإدارات، والشعب، والكليات، ومدن التدريب، والمعاهد والمراكز، ويسرت الابتعاث الداخلي والخارجي، بل أن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية التي ترعاها وتدعمها المملكة كان الهدف من تأسيسها ومازال، تلبية احتياجات الأجهزة الأمنية من الدراسات الجامعية العليا، والنهوض بمستوى التدريب في المجالات الأمنية كافة، وإثراء البحث في مجال مكافحة الجريمة.

وهناك مكونات أساسية يتم من خلالها تعميق مفاهيم ومحددات الأمن الفكري لدى العاملين منها:

### - المكون الفكري

يحتوي هذا المكون على منظومة متكاملة من المناهج والمفردات التي تشمل العقيدة الصحيحة وتنشئة الأسرة ومفاهيم الضبط الاجتماعي المبنية على المبادئ والقيم، والتعايش مع الآخر، وإدراك أن المولى عز وجل هو الذي خلق البشر متنوعين مختلفين في الدين والجنس واللون، ولو شاء تعالى لجعلهم أمة واحدة. وهذا المكون الفكري من شأنه بناء حصانة داخلية لدى رجل الأمن وغيرهم تشكّل له ولجتمعه الصغير وقاية من التعاطف مع أفكار المنحرفين و التكفيريين ودعواتهم الباطلة التي تغلف بمفردات الدين.

### - المكون المالي

يتطلب العمل الأمني أن يكون رجل الأمن على درجة من الجاهزية لا تشغله عن أداء واجباته الحاجة المالية، ومن جهة أخرى أن تكون لدى أجهزة الأمن القدرات المالية التي تكفل لها القيام بشتى العمليات الأمنية والاستخبارية التي تمكنهم من جمع المعلومات اللازمة وبالطبع يحتاج إلى إمكانات مالية كبيرة.

### - المكون التقني

لا شك أن ما ينسحب على المكون المالي ينسحب بالضرورة على المكون التقني فالتقنيات العلمية الحديثة أصبحت أساسية في العمل الأمني وليست رفاهية بحال من الأحوال، وهنا نحث أيضاً على دعم الأجهزة الأمنية بكل احتياجاتها، فالأمن أساس التنمية، بل إنه لا تنمية حقيقية دون أمن واستقرار.

### - المكون التعليمي والتدريبي

يحتاج العمل الأمني إلى تعليم و تدريب متواصل ونوعي متخصص، وبدرجة عالية من الكفاءة، في سبيل تحقيق الأهداف السامية، مما يتطلب تعاوناً علمياً وتدريبياً بين الأجهزة الأمنية كافة والجامعات ومراكز البحوث والدراسات، ومتابعة أحدث الأساليب، مع الاستعانة بتجارب العالم المتقدم في ذلك، لما يدخله من تقنيات حديثة مجال التعليم والتدريب الأمني. وبالرغم من أهمية هذه المسلمات، إلا أن المشروع الحيوي للارتقاء برجال الأمن لمواجهة التحديات الأمنية المستحدثة يقع تحت أربع مسائل جوهرية: إجراءات القبول بالمراكز والمعاهد والكلليات، معايير اختيار أعضاء هيئة التدريس، المناهج والمقررات الدراسية، طرق وتقنيات التدريس والتدريب .

وبناء عليه، فإن الإعداد المادي ضرورة لا غنى عنها، وهو القوة الظاهرة التي تتكون من الرجال وأنواع السلاح والتدريب والتأهيل، ثم الإعداد الاقتصادي، والإعداد الاجتماعي ومن ثم هئية أفراد المجتمع بحيث يصبح كل واحد منهم مسئولاً عن حماية البلد والدفاع عنه ومراقبة المداخل والمنافذ والعناصر المشبوهة حتى لا يندس بين المواطنين وفي صفوفهم من يترصص بالبلاد والعباد شراً ويسعى إلى تعكير صفو الأمن والاستقرار، قال تعالى: ((وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلموهم الله يعلمهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف إليكم وأنتم لا تظلمون)) "الأنفال: ٦٠". فالقوة كلمة تنسع لكل ما عرف أو يعرف من أنواع القوة وما يناسب كل زمان ومكان من عوامل التفوق والإنجاز. ومرابطة العيون الساهرة من أجل حماية المقدسات والذود عن حياض الوطن إنما يؤكد، وكما يقول العلماء أنهم مرابطون ومجاهدون في سبيل الله، حماة للدين والعقيدة الصحيحة، وأن أعمالهم في مكافحة المارقين والجرمين وكل المفسدين هي من أعظم الأعمال وأكثرها أجراً، وأوفرها حظاً ونصيلاً (العتبي، ١٤٢٥، ص ١١).

### ٣ . ٢ . ٧ تأصيل الأمن الفكري في

لاشك أن من الأمور المعززة للأمن الفكري والجالبة له عشرات الأمثلة التي تثمر لدى من تدبرها أمناً فكرياً يجد أثره في حياته كلها. من تلك الأمثلة التي وردت في القرآن الكريم والتي من شأنها أن تحمي المسلم من الانحراف والتطرف والإرهاب ومن الإفراط والتفريط:

○ قصة من آتاه الله آياته فانسلك منها، فكان مصيره من السوء ما وصفه الله تعالى به ((واتل عليهم نبأ الذي آتيناه آياتنا فانسلخ منها فأتبعه الشيطان فكان من الغاوين، ولو شئنا لرفعناه بها ولكنه أخلد إلى الأرض واتبع هواه فمثله كمثل الكلب إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث ذلك مثل القوم الذين

- كذبوا بآياتنا فاقصص القصص لعلهم يتفكرون، ساء مثلاً القوم الذين كذبوا بآياتنا وأنفسهم كانوا يظلمون، ((الأعراف: ١٧٥-١٧٧))
- قصة تمثيل اليهود والذين كلفوا العمل بالتوراة، ثم لم يعملوا بها كالحمار الذي يحملوه كتباً ولا يدري عنها شيئاً قال تعالى ((مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله والله لا يهدي القوم الظالمين)) (الجمعة: ٥)
- قصة التي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً وهذا المثل يبين حال من يخون العهد وينقضه فيصبح كالمرأة التي غزلت غزلاً وأحكمتها ثم نقضته قال تعالى: ((ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً تتخذون إيمانكم دخلاً بينكم أن تكون أمة هي أربى من أمة إنما يبلوكم الله به وليبين لكم يوم القيامة ما كنتم فيه تختلفون)) (النحل: ٩٢)
- قصة الذي حاج إبراهيم في ربه قال تعالى ((ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه أن أتاه الله الملك إذ قال إبراهيم ربي الذي يحيي ويميت قال أن أحيي وأميت قال إبراهيم فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب فبهت الذي كفر والله لا يهدي القوم الظالمين)) (البقرة: ٢٥٨)
- والحق أن من تدبر القرآن الكريم وعمل به وبالسنة المطهرة فإنه لا يمكن أن يخترق لأنه حاز على الأمن كله، فلا أحد يستطيع أن ينال منه. (خضر، ١٤٣٠، ص ١٧٤)
- وان هذه البرامج والأنشطة في المؤسسات الأمنية والعسكرية وهي كثيرة ومتنوعة ذكرنا بعضها منها إنما تهدف إلى تعزيز الأمن الفكري بغرس العقيدة الصحيحة والتطبيق الفعلي والعمل للقرآن الكريم والسنة في كل شؤون الحياة، والدعوة للتفكير والتعقل والتدبر، والتمييز بين الخير والشر .

#### المحور الرابع

#### تعزيز الأجهزة الأمنية بالشراكة المجتمعية

٤ : ١ أهمية الوعي بالشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والأجهزة الأمنية

٤ : ٢ دلالات الشراكة المجتمعية

٤ . ٣ حالة الأمن في إطار الشراكة المجتمعية

أ - المسؤولية الدينية

ب - المسؤولية الاجتماعية

ج - المسؤولية النظامية القانونية

- المحور الوقائي

- المحور العلاجي

- الإبلاغ عن الجريمة

- الإدلاء بالشهادة

- اتخاذ الاحتياطات والاحترازمات اللازمة

#### المحور الرابع

##### تعزيز الأجهزة الأمنية بالشراكة المجتمعية

##### ٤ : ١ أهمية الوعي بالشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والأجهزة الأمنية

تواجه الأجهزة الأمنية في جميع أنحاء العالم تضخماً في حجم مسؤولياتها الأمنية نحو المحافظة على الأمن والاستقرار ومكافحة الجريمة، بسبب زيادة السكان، واتساع نطاق السلوكيات المنحرفة، فضلاً عن تسارع الأحداث والتطورات العلمية المذهلة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع في معدلات حجم الجرائم التقليدية، وبرز العديد من الظواهر الإجرامية المستحدثة. وحيث إن مكافحة ظاهرة الإجرام تقتضي إشراك مؤسسات المجتمع، وليس ترك العبء على الأجهزة الأمنية بمفردها في ظل ارتباط الجريمة بقصور في بناء المسؤولية الشخصية الاجتماعية.

وإن الأجهزة الأمنية مهما أوتيت من إمكانيات لا تستطيع أن تقوم بجميع الأدوار الأمنية من توعية ووقاية ومكافحة، وحفظ للأمن الفكري والمادي والإجراءات الأمنية كافة في جميع الأماكن والأوقات والمجالات، وهذا يؤكد أن مؤسسات المجتمع شريك أساسي مع الأجهزة الأمنية في الوقاية وفي تعزيز استتباب الأمن والاستقرار الوطني.

وإن إهمال بعض المواطنين عن أداء واجبهم نحو الأمن، والعزوف عن التعاون، كامتناعهم عن الإبلاغ عن الجرائم والإرشاد إلى مرتكبيها، أو عن أداء الشهادة، وابتعادهم عن العمل التطوعي، أو عدم الامتنثال للأنظمة والتعليمات يشكل أحد مظاهر ضعف الشراكة والوعي، فضلاً عن أن هذه المواقف السلبية تعبر عن جهل بمتطلبات المصلحة العليا للمجتمع. ومن هنا جاء مقترح الباحث بإدخال أساليب الشراكة المجتمعية كتوجه

جديد ورافد من الروافد التي تعزز مسيرة الأمن والشعور بالمسؤولية التضامنية التي تقضي بأن يتحمل المجتمع المسؤولية إزاء الأعمال الوقائية، وقسطاً من أعمال مكافحة الجريمة في إطار المشاركة والإحساس المتبادل بالمسؤولية.

إن الأجهزة الأمنية في العالم العربي تشكو من أن الكثير من أبناء المجتمعات العربية سلبون نحو مؤسسات الأمن، وأن لديهم تحفظات بحيث يصل الأمر إلى حد اللامبالاة، والاعتقاد بأن توفير الأمن والاستقرار في المجتمع هو فقط من مسؤولية الأجهزة الأمنية بمفردها. ومن هنا نشأ الإحجام عن المشاركة الفعالة في المجالات التي ترسخ الأمن باكتشاف خروقاته، والالتزام بتطبيق النظام، وتحقيق مضامين الأمن بمفهومه الشامل، بل وصل إلى درجة اللامبالاة في قضايا الأعمال الوقائية التي يتعين أن يقوم بها كل مواطن كمرتكز مهم من مرتكزات المواطنة والإحساس بالمسؤولية الشخصية.

أما مبررات الشراكة المجتمعية بين الأجهزة الأمنية ومؤسسات المجتمع فمنه:

- ١ — أهمية الأمن والاستقرار في حياة المجتمع واعتباره أساس التنمية، كما أن الوقاية صمام أمن للمجتمع.
- ٢ — صعوبة تغطية كل ساحات ومساحات المجتمع بشكل محكم.
- ٣ — بروز مفهوم الشراكة المجتمعية كمرحلة متطورة جاءت بعد مرحلة العملية التقليدية للأجهزة الأمنية. وتسعى إلى ترسيخ المسؤولية الشخصية والاجتماعية، والحد من المشكلات الأمنية، ومحاصرة السلوك المنحرف.
- ٤ — أهمية مشاركة الجمهور في العمل الأمني، لأن وجود مشاركة فعالة سيؤدي إلى تحقيق نجاحات أمنية في الوقاية والمكافحة على حد سواء، ذلك أن الأمن مسؤولية مشتركة.
- ٥ — بروز تهديدات جديدة لها تداعياتها وآثارها السلبية في أمن المجتمع مثل: الإرهاب والجرائم المنظمة.
- ٦ — استنهاض الطاقات المجتمعية للإسهام في مكافحة الجريمة والحفاظة على أمنها ومكتسباتها ومستقبل أبنائها.

#### ٤ : ٢ دلالات الشراكة المجتمعية

يستخدم تعبير الشراكة المجتمعية أحيانا بمعنى الشرطة المجتمعية الذي يقوم على معنى الاستفادة من الطاقات الاجتماعية لأعمال الأجهزة الأمنية، بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى المدنية، والشخصيات المختلفة ذات المواقع الاجتماعية المؤثرة، لمواجهة المشكلات في المجتمع المحلي.

إن مفهوم الشراكة المجتمعية مفهوم واسع، حيث يضم عدة معان وأبعاد متنوعة ولا يخرج في الجملة عن كونه الجهود التعاونية أو المشاركة الوطنية بين أفراد ومؤسسات المجتمع، والأجهزة الأمنية من أجل تعزيز استتباب الأمن والأمان عبر جهد جماعي تكافلي، ومفردة الشراكة عبارة عن أشخاص من أبناء المجتمع يعملون مع بعضهم في علاقة تعاونية نافعة.

وفي الإسلام فإن نشأة فكرة ((الشراكة المجتمعية)) تلتقي مع مبادئ وتراث الأمة من الوجوه التالية:

١- الحسبة في الإسلام، حيث الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو مبدأ أصيل وركن أساس في الحياة الإسلامية.

٢- أن بعض الباحثين يشير إلى أن فكرة الشراكة المجتمعية لم تظهر إلا في العقود الأخيرة من القرن المنصرم، وأن تطبيقها العملي ظهر في الثمانينيات من القرن نفسه، وأن الدول التي طبقت هذا المفهوم بشكل واسع هي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا وغيرها، ولكننا إذا أمعنا النظر في تاريخ نشأة هذه الفكرة لوجدناها قديمة جداً، وإن لم تسم باسمها المعروف اليوم وقد قص علينا القرآن الكريم في شأن نبي الله موسى وقومه وفرعون وجنوده قصة مبادرة أحد أفراد المجتمع في ذلك الوقت بنقل خبر المؤامرة التي تحاك لقتل موسى ومساعدته بالإبلاغ والنصح له بالخروج، لينجو من المؤامرة، قال تعالى: ((وجاء رجل من أقصا المدينة يسعى قال يا موسى إن الملائمة يأترون بك ليقتلوك فاخرج إني لك من الناصحين فخرج منها خائفاً يترقب قال رب نجني من القوم الظالمين) (القصص: ٢٠ - ٢١).

وهذا الفرد قيل إنه مؤمن آل فرعون، وقيل إنه غيره، وعلى أي حال فإنه لما علم الخبر وما يحويه فرعون وملؤه من تدبير قتل نبي الله موسى عليه السلام، بادر إليه وأسرع في المشي، ليخبره بالخبر وينصحه بالخروج، وهذه مبادرة من فرد غير موظف لهذا الأمر فيما يبدو، وإنما أخذ المبادرة ليجلب المصلحة لموسى وقومه ويدراً عنهم المفسدة، ونص المفسرون على أن هذا الأمر يعد من النميمة المطلوبة لما يجلبه من المصلحة الدينية، وهو وإن كان من شرع من قبلنا إلا أنه مما أقره شرعنا .

وفي صحيح مسلم أن بعض الصحابة قال: ((أتينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الأحزاب أو الخندق وقد أخذتنا ريح شديدة وقر. فقال رسول الله: ألا رجل يأتيني بخبر القوم جعله الله معي يوم القيامة؟ فسكتنا ولم يجب منا أحد. ثم قال ألا رجل يأتيني بخبر القوم جعله الله معي يوم القيامة؟ فسكتنا ولم يجب منا أحد. ثم قال ألا رجل يأتيني بخبر القوم جعله الله معي يوم القيامة؟ فسكتنا ولم يجب منا أحد، ثم قال ((قم يا حذيفة فأتنا بخبر القوم ولا تدعهم علي)).

٣- وفي السياق نفسه، جاء أن عبد الرحمن بن أبي بكر كان يأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بأخبار قريش يوم أن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه أبو بكر الصديق في الغار وكانت ذات النطاقين أسماء بنت الصديق تأتيهما بالزاد، وكان عم الرسول صلى الله عليه وسلم العباس، وبشير بن سفيان العتكي، وعبد الله بن أبي حدود الأسلمي في قبيلة هوازن وغيرهم كثير ممن عينهم الرسول صلى الله عليه وسلم، ليكونوا عيوناً ورجال أمن خارج المدينة. (الجحني ، ١٤٢١)

٤- روت لنا كتب التاريخ قصصاً تدل على أن العرب في جاهليتهم كان لديهم العمل التطوعي الاجتماعي ، فقد ورد في جمهرة أنساب العرب أن رجلاً يدعى حكيم ابن أمية السلمي كان يؤدي في المجتمع القرشي قبل الإسلام مهام أجمع القوم على أن يتولاها هو، وهذه الأعمال تعد من صميم العمل الأمني. مفهومه الحديث، حيث فوضوه أن يحبس وينفي ويؤدب الفساق، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر.

إن حلف الفضول الذي حضره الرسول صلى الله عليه وسلم قبل البعثة وأعجب به، يعد من بوادر العمل الأمني والمشاركة الفعالة في توفير الأمن، وإقامة العدل وتقليص الظلم الذي كان سائداً في ذلك الوقت. وسبب عقد هذا الحلف أن قريشاً لما كثرت فيهم الرئاسة وتعددت فيهم الزعامات عقدوا حلفاً على رد المظالم وإنصاف المظلوم، ويروى في السبب المباشر له أن رجلاً من زبيد قدم من اليمن إلى مكة المكرمة ببضاعة، فاشتراها منه رجل من بني سهم، ثم امتنع من أداء الزبيدي حقه فنأدى في الحرم مجاهراً بظلاميته بين رجال قريش، فعلى إثر ذلك اجتمعت بطون قريش في دار عبد الله بن جدعان، وتعاهدوا على رد المظالم بمكة، وألا يظلم أحد إلا منعه وأخذوا للمظلوم حقه منه، وعرف هذا الاتفاق بحلف الفضول، وكان حضور رسول الله صلى الله عليه وسلم لهذا الحلف قبل البعثة بعشرين سنة، لكنه أعجبه وأشاد به بعد البعثة وظهور الرسالة وقال: (لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان حلف الفضول ما لو دعيت إليه لأجبت، وما أحب أن لي به حمر النعم).

٥ - في غزوة الأحزاب نجد نعيم بن مسعود الأشجعي رضي الله عنه يفتتح مسيرته العملية بعد إسلامه مباشرة بعمل شرطي جبار، ويستخدم تخصصه في العمل الشرطي كأول خطوة يقوم بها، حيث كتم إسلامه حتى لا يشك فيه العدو، ثم استأذن الرسول صلى الله عليه وسلم في أن يخذل الكفار في غزوة الأحزاب فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم (اخذل ما استطعت فإن الحرب خدعة).. (صحيح البخاري و مسلم).

٦- ومن النماذج الرائعة في هذا الجانب ما قام به زيد بن أرقم من نقله لما صرح به رأس المنافقين عبد الله بن سلول، وذلك عندما حدث شجار بسيط بين أحد المهاجرين وأحد الأنصار في غزوة

بني المصطلق وارتفعت فيه الأصوات وكاد يقود إلى مواجهة بين القبيلتين، استغل زعيم النفاق ابن أبي الحدث وصرح تصريحاً خطيراً يرويه لنا ابن إسحاق فيقول: (فعضب عبد الله بن أبي ابن سلول وعنده رهط من قومه فيهم زيد بن أرقم غلام حدث، فقال (ابن أبي): أوقد فعلوها قد نافرونا وكاثرونا فسي بلادنا، والله ما عندنا وجلايب قريش إلا كما قال الأول: (سمن كلبك يأكلك، أما والله لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل، ثم أقبل على حضرة من قومه فقال لهم: هذا ما فعلتم بأنفسكم، أحللتموهم بلادكم وقاسمتموهم أموالكم، أما والله لو أمسكتهم عنهم بأيديكم لتحولوا إلى غير داركم.

وعن زيد بن أرقم ما قاله له ابن أبي، فمشى به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد بلغ به الوعي الأمني ألا يحدث بهذا الموضوع أحداً غير رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا يعني أن على كل فرد من أفراد المجتمع أن يكون حارساً أميناً يبلغ الجهات المختصة عن كل ما قد يجلب المفسدة إلى المجتمع (ولد محمد، ١٤٢٦هـ، ص ١٥).

٧- وتروي لنا كتب السيرة موقف الرسول صلى الله عليه وسلم من هذا البلاغ الذي وصله عن طريق الشاب زيد بن أرقم، وأنه تثبت من صحة المعلومة قبل اتخاذ القرار اللازم نحوها، حيث طرح على زيد ثلاثة أسئلة في غاية الدقة، فقال له: يا غلام لعلك غضبت عليه؟ قال زيد: لا والله لقد سمعت منه، قال: لعله أخطأ سمعك؟ قال: لا يا نبي الله، قال: لعله شبه عليك؟ قال: لا والله، لقد سمعت منه يا رسول الله. وبعد أن استبعد الاحتمالات الثلاث (الغرض في النقل، الخطأ فيه، الخطأ في فهمه) تيقن الخبر، ولا سيما أن القرآن صدق ما قاله زيد حيث نزل قوله تعالى: ((هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا والله خزائن السموات والأرض ولكن المنافقين لا يفقهون، يقولون لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل والله العزة وللرسوله وللمؤمنين ولكن المنافقين لا يعلمون) (المنافقون: ٧ — ٨).

والحق أن المتتبع لدروس السيرة النبوية العطرة يجد المنهج ودروس الإباء والمشاركة والعمل الأمني المسؤول، وما على المسلم إلا النهوض بواجبه سواء أكان يعمل في المجال الأمني أم في أي موقع كان، وأن يدرك رسالته، ودوره في خدمة مجتمعه وأن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيرته ومنهجه نبراس حياته، لكي يتمكن من أداء هذا الدور، ويشارك في العطاء ويسهم في مجال الإبداع الأمني والتفاني فيه. قال تعالى: ((يا أيها الذين آمنوا خذوا حذركم فانفروا ثبات أو انفروا جميعاً، وإن منكم لمن ليبطئن..)) (النساء: ٧١ - ٧٢).

فالآية تأمر بأخذ الحذر من العدو، وبخاصة من المندسين في الصفوف من المبطلين، فأخذ الحذر مأمور به، لا من العدو الخارجي فحسب، ولكن كذلك من المبطلين المخذلين المعوقين سواء أكانوا يبطلون أنفسهم أو يبطلون غيرهم.

#### ٤. ٣ حالة الأمن في إطار الشراكة المجتمعية

إن وعي المواطن بدوره ومسؤولياته في خضم الأحداث والمستجدات يجب أن يبلغ مداه حفاظاً على أمن واستقرار هذا الوطن وعلى المنجزات التنموية، ومكتسباته كافة، فاليقظة الأمنية تبدأ من المنزل إلى مكان العمل، والمزرعة، والمصنع، والمدرسة والجامعة والمسجد، وغير مؤسسات المجتمع مروراً بكل المحطات والمواقع الاجتماعية، وبخاصة إذا علمنا "أن الأمن مسؤولية الجميع" وأن جهاز الأمن لا يستطيع وحده أن يحمي المجتمع تماماً، دون الثقة والتعاون من جانب الشعب، ومشاركته في تحمل المسؤولية، فالكل في سفينة واحدة (الجحني، ١٤٢٩هـ).

وفيما يلي أهم المسؤوليات التي توجب على المواطن المشاركة في الحفاظ على الأمن الوطني:

##### أ - المسؤولية الدينية

تهدف الشريعة الإسلامية إلى حماية أفراد المجتمع والحفاظة على أمنهم وسلامتهم من خلال تعميق الوازع الديني في نفوس أبنائه وتربيتهم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتعاون على البر والتقوى . ويتضح ذلك من خلال مقاصدها المتمثلة في:

أولاً: حفظ وحماية الضرورات اللازمة للفرد والمجتمع، والتي لا بد منها لاستقامة مصالحهم وانتظام شؤونهم، حيث إذا فقدت هذه الضرورات أو أي منها انتشرت الفوضى والفساد، وقد حددت ضرورات الحياة بخمسة أصناف تبدأ بالدين، ثم النفس، والعقل، والنسل، والمال (الجحني، ١٤٢٩هـ، ص ٢٣٨).

ثانياً: توفير حاجات الناس، وهي كل الأشياء أو المستلزمات الحياتية التي يحتاج إليها الناس، لتسيير أمورهم، حتى لا ينالهم شيء من الحرج والمشقة، المتمثلة في المعاملات.

ثالثاً: توفير الأمور التحسينية التي تقتضيها المروءة ومكارم الأخلاق والحفاظة على أمن المجتمع واستقراره من أهم واجبات ولي الأمر، وعليه أن يعهد بها إلى ولاية متخصصة تقوم بها، والمتمثلة في جهاز الشرطة الذي يعهد إليه بهذه المهمة، كما أن له اتخاذ الوسائل التي تمكنها من القيام بهذه الوظيفة على الوجه المطلوب (الحميداني، ١٤١٤، ص ٣٩٨).

وإذا كان الجهاز الأمني المختص هو المعني بتوفير الأمن والاستقرار في المجتمع، فإن ذلك لا ينفي مسؤولية الأفراد في تحقيقه، فالشريعة الإسلامية تربي الفرد ومنذ الصغر، على مبادئ الأخلاق الحميدة، وتعلمه كيفية مقاومة الانحراف، فالمسلم الذي يعلم عن ارتكاب مخالفة ما حرمها الشارع ولم يسهم في التبليغ والوقاية منها أو مكافحتها، فهو هنا يرتكب مخالفة صريحة لأوامر الشرع، ويعصي الله ورسوله، ومن ثم يتحمل مسؤوليته الدينية تجاه موقفه من تلك الجريمة، قال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) (النساء، ٥٩) ، وحينما يمتنع الفرد المسلم عن القيام بدوره في الوقاية من الجريمة، ويقوم بإيذاء المجرم أو التستر عليه، فإنه يعاقب عقوبة تعزيرية لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (فمن أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين) (رواه مسلم).

إن بعض الدول العربية والإسلامية وللأسف مازالت تتعامل مع الجريمة ومنها جريمة الإرهاب مثلاً بشكل سلبى والاكتفاء بمشاهدة الأحداث، ودور المتفرج وهذه السلبية لها تداعياتها مما أضعف العمل الوقائي ومن ثم أصبح المجتمع ضحية من ضحاياه وميداناً للمعركة والاستهداف والله سبحانه وتعالى يقول: ((واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة)) (الأنفال: ٢٥)..وقوله تعالى: ((وتعاونوا على البر والتقوى...)) (المائدة: ٣). وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه) (رواه أبو داود وابن ماجه).

### ب — المسؤولية الاجتماعية

تنبثق مسؤولية الفرد الاجتماعية تجاه الوقاية من الجريمة ومكافحتها من حقيقة مفادها أن المجتمع لا يمكن أن يخلو من أنماط الجريمة ومظاهر السلوكيات غير السوية ولذلك فقد كان واجباً على المجتمع أن يمارس صلاحياته الاجتماعية نحو الضبط الاجتماعي على أفراد الذين يحاولون انتهاك عاداته وقيمه ومركزاته ووجوده. (الجحني، ١٤٢١هـ)

إن إسهام أفراد المجتمع في الوقاية من الجريمة والتصدي لظواهر الانحراف سابق لوجود الأجهزة الأمنية أصلاً، حيث كانت الضوابط التقليدية والأعراف القديمة هي المسيطرة على سلوك أفراد المجتمع، وكان الخروج على هذه الضوابط والأعراف بمثابة خروج على عادات المجتمع وقيمه وتقاليده، ومن ثم يجد ذلك الخروج الاستنكار والاستهجان والرفض من أغلب أفراد المجتمع .

وإذا كانت الدول الحديثة قد اضطلعت بالأدوار التي تقوم بها مؤسسات غير رسمية، وقامت بإعداد وتجهيز مؤسسات مختصة بتوفير الأمن ومكافحة الجريمة، فقد أثبتت الدراسات العلمية استحالة الوصول إلى تحقيق الأهداف الأمنية بشكل مرضٍ ودونما مساعدة ومساندة الجمهور.

وينظر علماء الأمن وعلماء الاجتماع إلى مشاركة المواطن لأجهزة الأمن في مجال الوقاية من الجريمة، ومكافحتها على أنها حق وواجب معاً، فمن حيث إنها حق، فهي فرصة متاحة لجميع المواطنين، للإسهام في تحقيق أمن مجتمعهم الذي هو أمن الجميع، وهو واجب الأداء على الجميع. (البشرى، ٢٠٠٣م)

### ج — المسؤولية النظامية القانونية

إن وعي المواطن بأهمية دوره في التعاون مع الشرطة في مجال الوقاية والمكافحة أو على الأقل وقاية نفسه وماله من الجريمة، يتم بناءً على إحساس الفرد بمسؤولياته في ضرورة المشاركة والإبلاغ عما يقع من جرائم وعدم التستر على المجرمين، لما تتطلبه المواطنة الصالحة التي تفرض على المواطن مسؤولية تجاه نفسه ومجتمعه ووطنه وإذا لم يكن على هذا النحو، فإنه سيكون معرضاً هو وأسرته وماله لأخطار الاعتداء عليه، وسلب حريته وانتهاك أمنه ، واستقراره. (الباز، ١٤٢٨هـ)

وتختلف قوانين الإجراءات الجنائية في البلدان العربية في نظرتها إلى الإبلاغ عن الجريمة حسب نظرة المشرع القانوني لظروف المبلغ وشخصيته ومحتوى البلاغ، وفي المملكة العربية السعودية التي تتخذ من الشريعة

الإسلامية دستوراً لها في شؤونها كافة، فإن أنظمتها تنص على ما يضمن تعاون الفرد المسلم مع الجهات المعنية . وقد تضمن مرشد الإجراءات الجنائية الذي أعدته وزارة الداخلية بالمملكة العربية السعودية مكافآت مالية لمن يتقدم بالإبلاغ عن جريمة، أو يساعد في الحيلولة دون وقوعها، وركز النظام على إجراءات استقبال البلاغ والتعامل مع مضمونه. (الخريصي، ١٤١٧هـ)

وتبرز في حالة تطبيق إستراتيجية الشراكة المجتمعية مؤشرات تتمثل فيما يلي:

#### - المحور الوقائي

إن انتشار الوعي الأمني في المجتمع من شأنه تجنيب المجتمع الكثير من الجرائم، وما قد ينتج عنها من آثار اجتماعية واقتصادية متعددة، والتي منها ما يقع على الفرد نفسه، ومنها ما يقع على المجتمع، فقلة الجرائم في المجتمع تعني قلة عدد الأفراد المنحرفين، بل وانصراف الكثير منهم إلى الإنتاج والعطاء، ومن ثم تعرف بأنها الجهود والتكاليف المادية التي عادة تصرف على المؤسسات الأمنية وعلى أوجه التنمية الشاملة في المجتمع. (الجحني، ١٤٢٩هـ، ص ٢٣٤)

#### - المحور العلاجي

إن الوعي الأمني لدى المواطن يدفعه لأن يستشعر دوره في مساعدة الأجهزة الأمنية والتعاون معها، والإرشاد أي كل ما يسهم في إحقاق الحق وردع الباطل، بما في ذلك الحيلولة دون تسجيل أي جريمة ضد مجهول. وفي السياق نفسه التفاعل مع برامج الرعاية اللاحقة التي تتمثل في إعادة دمج المفرج عنهم اجتماعياً بإصلاحهم معنوياً ورعايتهم .

(العمر ، ١٤٢٩، ص ٦)

#### - الإبلاغ عن الجريمة

يعرّف الإبلاغ عن الجريمة بأنه: ((إخطار السلطات المختصة من شخص معلوم عن جريمة وقعت، أو على وشك الوقوع لوجود أدلة أو قرائن تشير إلى عزم المجرم على ارتكابها أو تخطيطه لها، ويقدم هذا الإخطار تحريراً من المبلغ نفسه أو رسوله، أو يرسله بأي وسيلة، أو يتحدث به مباشرة مع رجل السلطة أو بواسطة التلفون، سواء أراد به المبلغ مصلحة شخصية أو مصلحة عامة.

وينطلق دور المواطن البناء، المتمثل في الإبلاغ ، من المسؤولية الملقاة على عاتقه تجاه دينه ومجتمعه، فالإبلاغ عن الأشخاص الخارجين على النظام رادع لهم لعدم تجاوز النظام، في حين أن عدم الإبلاغ يؤدي إلى تشجيع المجرم إلى العودة لارتكاب الجريمة مرة أخرى، وقد يكون أحد ضحايا الأشخاص الذين أحجموا عن الإبلاغ عنه. (الأصفر، ١٩٩٩م)

#### - الإدلاء بالشهادة

لا شك أن الإدلاء بالشهادة مظهر من مظاهر التكافل الاجتماعي بين الأفراد في المجتمع، وهو نتيجة الشعور الذي نمّاه الإسلام وشرع له من الأحكام ما يجعله في نمو مضطرد وعلى قواعد ثابتة من الشرع الحنيف حفاظاً على المصالح المعترية، قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين) (النساء: ١٣٥). وقوله تعالى: (إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون) .. (البقرة: ١٥٩).

#### - اتخاذ الاحتياطات والاحتراقات اللازمة

وهذا يتمثل في أن يقوم المواطن والمقيم باتخاذ بعض الإجراءات الاحترازية لمنع الجريمة وتضيق فرص ارتكابها من خلال الوقاية، وإجراءات المنع مثل الأقفال للمنازل والمتاجر ووسائل المراقبة للممتلكات وخلافها. وفي هذا السياق وبناء على ما سبق فإنه من الأهمية بالنسبة للأجهزة الأمنية في كل أنحاء العالم العربي والإسلامي إزالة المفاهيم الخاطئة و الحواجز النفسية، والاقتراب من المجتمع وردم الفجوة التي سببتها تراكمات تاريخية بين الطرفين، وتشجيع المواطنين المتعاونين، وتبسيط إجراءات التعامل بما يحقق خدمة الأمن والاستقرار في المجتمع، وتوظيف المفيد مع أوضاعنا مما يتوافق مع ثوابتنا مما جاء في بعض أدبيات الشراكة " **S 51 Framework**" وهي سلسلة من الخطوات يطلق عليها في بعض الأحيان (العملية الوقائية)

## المحور الخامس

مشروع إستراتيجية الشراكة المجتمعية بين الأجهزة الأمنية ومؤسسات المجتمع.

- ٥ . ١ أهمية المشروع:
- ٥ . ٢ مراحل المشروع:
- ٥ . ٣ ميزة المشروع
- ٥ . ٤ أهداف المشروع:
- ٥ . ٥ آليات تنفيذ المشروع
- ٥ . ٦ متطلبات نجاح المشروع
- ٥ . ٧ النتائج المتوقعة من المشروع

## المحور الخامس

### مشروع إستراتيجية الشراكة المجتمعية بين الأجهزة الأمنية ومؤسسات المجتمع

#### ١.٥ أهمية المشروع:

تتضح أهمية المشروع من أهمية مقصده، إذ يراد بالشراكة المجتمعية تضافر جميع جهود مؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية مع الأجهزة الأمنية للوقاية من الإرهاب وجميع الجرائم ، وتعزيز أمن المجتمع الفكري وحمايته، بإقامة علاقات ودية بين الطرفين بوصف المواطن أهم قاعدة أمنية في أي مجتمع، ومن ثم فإن ترسيخ مفهوم الأمن الفكري في المجتمع من خلال المناهج، ووسائل الإعلام والتنشئة تمثل دافعا أساسا لتعاون رجل الأمن والمواطن لمواجهة الجريمة بفاعليه تحرمها من الإفادة من التطورات التي تشهدها ساحتها تجسيدا لفلسفة وزارة الداخلية التي عبر عنها سمو الأمير نايف بن عبد العزيز بقوله: " يجب أن يجد المواطن فينا النموذج الصحيح، بحيث يحس أن رجل الأمن حريص على أداء واجبه" (وزارة الداخلية، ١٤٢٢، ص ٣٨٧) .

إن في المملكة العربية السعودية أعداداً ضخمة بالملايين من الوافدين من جنسيات مختلفة، ومن ثقافات متنوعة، ولها حدود واسعة مع الدول المجاورة، كما أن الحج والعمرة والزيارة وما يتطلب لهم من توفير للأمن والحماية، وبروز مستجدات وتغيرات على الساحة الدولية والإقليمية، وظهرت مشكلات مستجدة لم تكن بهذه الكيفية من قبل مما يستوجب تعاون جميع أفراد المجتمع لمكافحة الإرهاب، ومهددات أمن المجتمع. وفي إطار الرؤية المتوازنة التي تنطلق منها وزارة الداخلية للإعداد للمستقبل لتكون خططها وتجهيزاتها الأمنية متسقة مع التطورات المحلية ومستجيبة للمستجدات والتحديات العالمية كان أهم وسائل استشراف المستقبل والاستعداد ومن ذلك: (وزارة الداخلية، ١٤٢٢، ص ٣٧٨)

- تلمس سبل الوقاية من الجرائم كافة.

- إعداد الكفاءات الوطنية المؤهلة.

- دعم التعاون الأمني دولياً.

- تمكين السياج الأمني

- تشجيع البحث الأمني ومواكبة التطور التقني

وانطلاقاً من أهمية تلمس سبل الوقاية من الجرائم كافة وتفعيلاً لشعار "إن المواطن هو رجل الأمن الأول" فإن هذا البحث يقترح إستراتيجية وطنية للشراكة المجتمعية تجسد المسؤولية الاجتماعية والمواطنة من خلال العمل التطوعي القائم على أساس أن مؤسسات المجتمع شريك مع الأجهزة الأمنية في الوقاية وتعزيز الأمن الفكري، ولاسيما وقد أكد عدد من الباحثين تناولوا نظرية الضبط الاجتماعي، ونظرية الوصمة، ونظرية النشاط الروتيني، ودور البيئة والموقف (المكان والوقت الذي وقعت فيه الجريمة) أو ما يطلق عليه "نموذج الموقف" الذي ركز على أهمية دور المجتمع في منع الجريمة. (الباز، ١٤٢٨، ص، ٢١)

إن زيادة التحام كل فعاليات المجتمع من خلال المشاركة في العمل التطوعي يجنب وقوع المخاطر، ويرسخ الأمن في المجتمع، ويحصن الفكر من الانحرافات، ويعزز الجهود الوقائية الاستباقية من الجرائم كافة، ويسهم إيجابياً في توفير الرعاية اللاحقة التي تبدأ من بداية دخول السجين وخضوعه للتأهيل المهني والاجتماعي باعتبار "الرعاية اللاحقة تمثل الحلقة الأخيرة والصعبة في عملية إصلاح المجرم لأنها لا تخضع للسجين فقط، بل للمجتمع وثقافته وتراثه الاجتماعي.." (العمر، ١٤٢٩، ص ٥)

إن سلبية مؤسسات المجتمع يؤثر بشكل مباشر في مستوى الأمن والتنمية، مما يجعل عملية الاستقرار الأمني والوقاية والتطور في غاية الصعوبة ما لم تتضافر جهود مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية في مساندة الأجهزة الأمنية، والعمل على ترسيخ القيم الفاضلة، ومحاربة الانحراف والرديلة، والتبصير بالمشكلات الأمنية، وحث الناس على محاربتها، والامتثال لأنظمة وقوانين الضبط الاجتماعي والإداري من خلال الممارسة الحقيقية للمبادئ والقيم والحقوق المشتركة، والارتباط بالآخرين، والتزاماً، وانغماساً في النشاطات ذات المردود الإيجابي على الوطن

والمواطن، وبخاصة أن المجتمع السعودي مجتمع ملتزم بعقيدته التي توفر الأمن الفكري والعقدي، وتحارب التيارات الفكرية الهدامة، والصمود في مواجهتها، وتنبذ الظلم بأشكاله وأنواعه المختلفة.

## ٥. ٢ مراحل المشروع

المرحلة الأولى: إعداد الأجهزة الأمنية وتدريبها على ماهية الشراكة المجتمعية بما في ذلك إدخال مقررات من شأنها تجعل المجتمع يتقبل هذه الإستراتيجية.

المرحلة الثانية: إيجاد الحافز والقناعة بأهمية مشروع الشراكة المجتمعية.

المرحلة الثالثة: قيام كل جهاز أمني بإعداد خطة تنفيذية شاملة للمشروع في سياق واجباته، وطبقاً للاختصاص والمسؤوليات، وما يمكن أن تحققه الشراكة المجتمعية.

المرحلة الرابعة: البدء في التنفيذ في محافظة واحدة من كل منطقة من مناطق المملكة.

المرحلة الخامسة: المراجعة وتحديد المشكلات التي برزت في أثناء التطبيق، وتقييم التجربة بعد عام من البدء الفعلي في تطبيقها.

## ٥. ٣ ميزة المشروع

إن المواجهة للتحديات الأمنية في القرن الحادي والعشرين، تتطلب أساليب جديدة، ومن ذلك المشاركة المجتمعية على نحو فعال ومستمر والعمل على استنفار الجهود في الأعمال التطوعية بشكل تضامني من خلال التعاون وتقديم الخدمات التي تمنع تفريخ الجريمة، ومنها: جرائم الإرهاب والمخدرات وغسل الأموال ونحوها. وعند تطبيق هذه الإستراتيجية، فإنه يمكن التعرف على المشكلات التي تهدد الأمن، واكتشافها في وقت مبكر قبل أن تتضخم وتتطلب علاجاً قاسياً. إن العلاج الوقائي للإرهاب مثلاً مازال متعثراً، إذ لا يكفي فقط التجريم والإدانة للإرهاب مثلاً فهي من حق القضاء، وإنما من الواجب كشف عوار، وشبهات الفئة الضالة، وبيان مخالفتها للدين من سفك للدماء واستحلال الأموال، وبيان ما يترتب على التفسيق والتبذير والتكفير من عقوبة في الدنيا والآخرة بلغة صريحة وواضحة تحرق مغالطاتهم، مع بث قيم العدل والتسامح والوسطية، وإشاعة روح الحوار، وتقبل الرأي الآخر، وإدراك العوامل التي تدفع فئات من الشباب لاتخاذ الانحراف ذات اليمين وذات الشمال مسلوكاً لهم.

إن الشراكة المجتمعية تعمل ضمن إيجابياتها العديدة على ترقية الإحساس بأهمية المسارعة إلى الإبلاغ عن الأشخاص الخارجين على النظام، حتى لا يؤدي عدم الإبلاغ إلى تشجيع المجرم إلى العودة لارتكاب الجريمة مرة أخرى، وبخاصة أنه قد ثبت أن أحد ضحايا الجريمة قد يكون من الأشخاص الذين أحجموا عن الإبلاغ عما يقع من جرائم، وبهذا يسهم أفراد المجتمع في الحيلولة دون تسجيل أي جريمة ضد مجهول، وكذا عدم التستر على المجرمين، والإدلاء بالشهادة قرب شاهد تطوع بشهادته كان لها دور كبير في إثبات الجريمة، والقبض على المجرم، وخاصة عندما تكون الشهادة هي الدليل الوحيد في إثبات التهمة، التي يتم على ضوءها إسناد التهمة

للمتهم أو تبرئته، وهناك بعد إستراتيجي في غاية الأهمية وهو موضوع الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم وإصلاحهم ليكونوا عناصر نافعة لا ضارة ، بعد ما كانوا عناصر ضارة ومؤذية (العمر ، ١٤٢٩ ، ص ٥١)

#### ٥. ٤ أهداف المشروع

يسعى المشروع إلى إيجاد مناخ تعاوني تكافلي للوقاية من الجريمة وتعزيز الأمن الفكري من خلال إشراك جميع مؤسسات الدولة وقطاعاتها الحكومية والأهلية وجميع فعاليات المجتمع المدني في الجهود والبرامج والأنشطة التي تؤدي إلى وقاية المجتمع من الجريمة والفساد، في سياق الوعي بالأخطار على الصعيدين الداخلي والخارجي ، مع ترقية الوعي الذاتي الذي يتجسد في التقيد بالأنظمة، واللوائح والتعليمات والسياسات والإجراءات التي صدرت من الجهات المعنية، التي أقرت أصلا من أجل راحة أفراد المجتمع وأمنهم وسلامتهم ، واحترام حقوق الآخرين، وإدراك قيمة الكرامة الإنسانية، والحرية المسؤولة، والحوار ، واحترام تنوع الآراء المشروعة، وتكوين رأي عام مستنير واع بالولاء والانتماء ، وبكل ما يهدد الأمن الفكري والاجتماعي والسكينة العامة، وترسيخ قيم الرعاية والتنشئة الصالحة ومن هنا يتجلى هدف مشروع الشراكة المجتمعية في صنع المعرفة الحق التي تؤهل الفرد لمواجهة كافة الاختلالات والانحرافات ومن تلك الأهداف التي يهدف المشروع إلى تحقيقها ما يلي:

- التحصين ضد الانحراف، والتطرف و الغلو في الدين، وكل ما يخل بالأمن والاستقرار.
- العمل وفق شفافية تحقق العدالة الاجتماعية وتضمن التكاتف الشعبي والحكومي لتعزيز الأمن.
- إدانة واستهجان العناصر التي يبدو أن سكوتها تعبير عن انحراف فكري ما، والتعامل مع هذه العناصر بكل أشكال التقويم والإرشاد والتوجيه.
- زيادة الوعي لدى الفئة العمرية من الشباب وتحذيرهم من الانخراط في الأفكار المنحرفة والمخالفة لتعاليم شريعتنا السمحة.
- ترسيخ وتنمية الحس الوطني والمسؤولية الشخصية.
- تشجيع التعاون مع الجهات الأمنية، وتأكيد أن الأمن ومكافحة الجريمة مسؤولية جميع أفراد المجتمع، وأن التعاون مع الجهات الأمنية واجب وطني.
- معالجة الأمور المتعلقة بشؤون المجتمع وفق أطر وأسس علمية تقوم على العدالة، وتكافؤ الفرص، وإصلاح الأخطاء، والوعي بالحقوق والواجبات.
- تعزيز الحصانة الذاتية للإنسان، وبناء الشخصية السوية، واحترام حقوق الآخرين.
- الوعي بخطورة اللامبالاة ،والكراهية والانغلاق ،وبيان أهمية التعايش السلمي في إطار سلامة الهوية الوطنية.
- وضع الخطط التفصيلية التي تتضمن المحافظة على الأمن والاستقرار وتعمل في الوقت نفسه على منع التجاوزات والخرق المخلة بأمن الدولة ووحدها ومكتسباتها.

- السعي لتحرير العقل من الشبهات المضلة، والانعتاق من التعصب والتشدد، والأحادية الفكرية، وتوضيح أهمية الوسطية والاعتدال والسماحة في الشريعة الإسلامية.
- حماية الحريات في إطار الثوابت، وبحث روح الوسطية والاعتدال، ومكافحة الفساد .
- التقييم والمتابعة للمشروع في المنطقة أو المحافظة المختارة، وقياس الأثر والأداء للتعرف على المشاركة المجتمعية في العملية الأمنية من جهة ، ومن جهة ثانية مدى انخفاض معدلات السلوك الإجرامي.
- ٥. ٥ آليات تنفيذ مشروع الشراكة المجتمعية

تكوين فرق عمل من مجالس المناطق الممثلين للوزارات والقطاع الأهلي ، وخبراء أمنيين، وثلاثة أكاديميين من المتخصصين في العلوم الاجتماعية، والجريمة، والإعلام ، ورواد العمل التطوعي والاجتماعي بهدف تنسيق الجهود وإبراز المشروع في صورته النهائية. باستصحاب المنهج العلمي عبر محاور وأنشطه ولجان قوامها ما يلي:

- إقامة مؤتمرات وعقد ندوات و محاضرات، وورش عمل، ومعارض ، ودورات تدريبية.
- إصدار نشرات ومطويات تتناسب وجميع الأعمار عن خطورة الجريمة، والانحراف الفكري والتطرف الديني، و الإرهاب، والجرائم كافة.
- الاهتمام بالأنشطة الترفيهية التي تعزز العمل الجماعي لدى الشباب، وتبعدهم عن العزلة، وتنمي فيهم قيم التعاون والتكافل ، والعمل المؤسسي.
- توزيع أشرطة توضح خطورة الجريمة وسبل مكافحتها.
- عمل أنشطة ثقافية يتم في أثناءها عرض مسرحيات وأناشيد وخطب توعوية مخصصة لتعزيز الأمن الفكري.
- طبع صور وملصقات بأحجام مختلفة لوضعها داخل الإدارات والجهات توضح خطورة الجريمة ، و استهجانها.
- الاهتمام بالمعارض المتحركة والمسابقات الثقافية التي تخدم الشراكة والتوعية الأمنية.
- استغلال وقت الفراغ بإقامة أنشطة تحت إشراف مباشر من الجهات المختصة مع توفير فرص عمل للراغبين.
- اضطلاع مؤسسات المجتمع بدور كبير في الشراكة المجتمعية لتعزيز الأمن الفكري والاستقرار الاجتماعي باعتماد حزمة من المناشط: الدينية، القضائية، الشبابية، التعليمية، الإعلامية، الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، الصحية، البلدية، ومؤسسات المجتمع المدني لإيصال الرسالة التي

يسعى إليها المشروع من جهة، ومن جهة ثانية تفويت الفرصة على المنحرفين والمتربصين بأمن الوطن، والمراهنة على هز الثوابت، وإرباك الأجهزة الأمنية، وإعاقة التنمية، والنيل من الوحدة الوطنية.

## ٥. ٦ متطلبات نجاح المشروع

لاشك أن هناك آليات يتعين أن يكون التعليم العام، والعالي، والمساجد والمناسبات الاجتماعية، ووسائل الإعلام جزءاً منها. فتوظيف وسائل الإعلام للتوعية والتبصير واستنفار كل الطاقات وبما يرسخ التعاون والمسؤولية الاجتماعية نحو المشاركة في تعزيز الأمن ومساندة الأجهزة الأمنية مطلب إستراتيجي لنجاح المشروع. ففي مجال الإعلام، يمكن الاستفادة من الصحف اليومية، والتلفاز، والمذياع، وإعلانات الطرق السريعة "اليونيول"، والرسائل البريدية، ورسائل الملاعب الرياضية، واللوحات الإلكترونية، واللوحات المتغيرة "برزما" كذلك لا بد من لجان متخصصة، ومنظومة من الوسائل وقنوات العمل، بما في ذلك المؤتمرات، والمحاضرات، والندوات، وورش العمل، والدورات، والمسابقات .

وتعد هذه الوسائل ايجابية لخدمة المشروع شريطة أن يقدم في إطار إستراتيجية شاملة لكل أبعاد الشراكة المجتمعية، وعلى أهمية كل ما ذكر فانه لا بد من الأخذ في الحسبان في مواجهة الإرهاب والجريمة والانحراف ثلاثة أمور أساسية : بيانات إحصائية واضحة وسليمة، معلومات حديثة، والعلم المتخصص في ميدان الجريمة والانحراف.

## ٥. ٧ النتائج المتوقعة من المشروع

لاشك أن مشرع الشراكة المجتمعية مشروع إستراتيجي يعزز الأمن بمفهومه الشامل، لأنه يرتكز في الأساس على قويم الفكر، وسماحة الإسلام، والوسطية دون إفراط أو تفريط، ومعرفة الواقع، والمآلات، وما يصدر من هيئة كبار العلماء في بلادنا حرسها الله من النوازل، والمستجدات، كما أن رسالته تقوية دور أبناء المجتمع في التصدي للجرائم كافة، وبناء مناعة فكرية في مواجهة مهددات دينهم وأمنهم الداخلية والخارجية من خلال الإحساس بالمسؤولية الشخصية، واتباع أساليب الوقاية، وقديماً قيل "الوقاية خير من العلاج" وبعبارة أخرى يمكن النظر إلى المشروع من خلال وظائف الشراكة المجتمعية مع الأجهزة الأمنية نفسها لكونها سلاحاً جديداً يقوي العملية الأمنية بأساليب متعددة منها: ما يتعلق بالوظيفة الوقائية، ومنها ما يتعلق بوظيفة الضبط الإداري، وأخرى ما يتعلق بوظيفة الضبط القضائي والعلاجي وتدرج بتحسين الفرد لنفسه من وقوعه ضحية الإجرام والانحراف، وتجنيد أبنائه وأفراد أسرته ذلك، أو الوقوع ضحية لها، والحد من السلوك الإجرامي، وإطاعة الأنظمة، ونبذ العادات الاجتماعية السيئة، والقناعة بأهمية مساعدة الجهات الأمنية لتحقيق الأمن والأمان في المجتمع، والمساهمة إلى الإبلاغ عن المشتبهين، وعدم التستر عليهم، ومواجهة خطر الإرهاب والشائعات والأراجيف المغرضة، والغزو الفكري، وأداء الشهادة الصادقة. واستيعاب الأساليب الاستباقية والوقائية التي

بدأت تطبق في الكثير من دول العالم. مع ترسيخ مفاهيم المسؤولية الاجتماعية والشخصية في مواجهة التيارات الهدامة والانحرافات الفكرية الضالة التي تسعى إلى هدم الدين، واللغة العربية، والأخلاق، وزعزعة الأمن والاستقرار، وتوتير العلاقات الاجتماعية، وإثارة الفتنة والفرقة، والإخلال بأمن الدولة، ومحاولة الإساءة إلى العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وإضعاف ثقة الأمة في علمائها، وعرقلة عجلة التنمية، وتشويه صورة الإسلام والمسلمين، وتقديم ذرائع للأعداء للنيل من ثوابت وقيم المجتمع السعودي المتوثب الطموح.

### الخاتمة والتوصيات

لا أحد ينكر أن الأجهزة الأمنية السعودية ذات تجربة أمنية واضحة تتجسد في القيام باختصاصاتها، وتقديم الخدمات الأمنية لحجاج بيت الله، وزوار مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم،

والمقيمين، والمواطنين، كما أن إنجازاتها في التصدي للإرهاب، ونجاحات العمليات الاستباقية، وكميات الأسلحة والمتفجرات والمخدرات التي تم ضبطها، جنباً إلى جنب الوطن كارثة كان يمكن أن تحدث لولا توفيق الله ثم حكمة القرار الأمني الذي أحبط الكثير من المخططات الشريرة قبل حدوثها، التي كانت تستهدف الوطن والمواطن. ومن ذلك ضرب أو كسار الإرهابيين ومحاصرة نشاطاتهم وتتبع يؤرهم في عمل متصل، وفي الوقت نفسه الاهتمام بالأمن بمفهومه الشامل من خلال رصد الأحداث المؤثرة على أمن لوطن والمواطن وتحليلها وتقييمها ورفعها لصانع القرار الأمني. والعمل على تأهيل رجال الأمن وتدريبهم، والاهتمام بالبحث العلمي، والجهود الفكرية- المناصرة- والرعاية داخل الإصلاحات وخارجها، إذ سجلت وزارة الداخلية تجربة ناجحة في إعادة تأهيل المتهمين والمحكوم عليهم وفق استراتيجية إصلاحية عصرية.

إن ظاهرة الإرهاب وليدة فكر منحرف في المقام الأول. وعليه فإن معالجة النتائج المترتبة أو المنبثقة عن هذه الظاهرة يحتم علاج الفكر المنحرف لدى الجماعات التكفيرية المتطرفة بفكر سوي مضاد حيث إنه لا يمكن علاج الفكر إلاً بفكر، وبما أن دور مؤسسات المجتمع مازال دون المستوى المطلوب، فالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية تتطور إلى مشكلات أمنية إذا لم يكن هناك تدخل إيجابي لمعالجتها مما يجعلنا نقترح إستراتيجية جديدة تتمثل في الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع، والأجهزة الأمنية تطلعا إلى صحة الضمير الاجتماعي أكثر، وإحساس أبناء المجتمع بمسؤوليتهم نحو مجتمعهم ومؤسساته، فترسيخ التعاون، والاهتمام، والفهم، والمشاركة في إطار الثوابت هي أهم ما يميز المسؤولية الاجتماعية الصحيحة التي علينا أن نهيئ مجتمعنا لها.

وعلى المستوى الدولي فإن ما يُعوق الجهود في مكافحة الإرهاب عدم الإجماع دولياً على تعريف موحد للإرهاب، والاستخدام السياسي له، وتنازع القوانين بشأنه، إضافة إلى اختلاف المعايير والكيل بمكيالين، وعدم الجدية في حل بؤر الصراعات الدولية حلاً عادلاً، وفي مقدمتها الصراع العربي الإسرائيلي، وما لم تحسم المشكلات والمعوقات، فإن الجهود الدولية تظل متعثرة على جميع المستويات الإقليمية والدولية.

إن من جملة ما يمكن التركيز عليه مع الدول الأخرى أمنياً، موضوع تسليم المجرمين والمطلوبين، ونقل المحكوم عليهم، والتعاون في مجال إنفاذ الأنظمة، ودعم التعاون التقني، ومصادرة العائدات المتأتية من الجريمة، وأساليب التحري، وتبادل المعلومات، والدراسات والخبرات والزيارات، وكذلك التعاون في حدود الإمكانيات في مجال المساعدات الفنية المتاحة، والدورات، والحيلولة دون اتخاذ أي دولة أراضيها مسرحاً لتخطيط أو تنظيم أو تحريض أو تنفيذ الجرائم ومنها الجريمة الإرهابية، بما في ذلك منع تسلل العناصر المنحرفة إليها، أو إقامتها على أراضيها فرادى أو جماعات، أو استقبالها أو إيوائها أو تدريبها أو تسليحها أو تمويلها أو تقديم أية تسهيلات لها، وكل ماله صلة بالإرهاب بشكل مباشر أو غير مباشر.

وختاماً فإنه وفي تقديري إن اظهر إضافة لهذا البحث هو في التعرف على جهود الأجهزة الأمنية ميدانيا وفكريا، رصدًا وتقيماً، وتقديم مشروع إستراتيجية للشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع و الأجهزة الأمنية لتعزيز الأمن الفكري ومكافحة الإرهاب والجرائم كافة، وهو أسلوب استباقي وقائي ، تتضح أهميته من حيث بيان مزاياه و التعرف على المشكلات التي تهدد الأمن ، واكتشافها في وقت مبكر قبل أن تتضخم وتتطلب علاجاً قاسياً، وترقية الوعي الذاتي الذي يتجسد في التقيد بالأنظمة، واللوائح والتعليمات والسياسات والإجراءات التي صدرت من الجهات المعنية، واحترام حقوق الآخرين، وإدراك قيمة الكرامة الإنسانية ، والحرية المسؤولة، وتكوين رأي عام مستنير واع بالولاء والانتماء ، وبكل ما يهدد الأمن الفكري والاجتماعي والسكينة العامة، وترسيخ التنشئة الصالحة التي تؤهل الفرد والمجتمع لمواجهة كافة الإختلالات والانحرافات بمناعة ذاتية ، وإحساس بالمسؤولية .

كما أن الباحث قدم آليات لتنفيذ مشروع الشراكة المجتمعية المقترح من خلال تكوين فرق عمل من مجالس المناطق الممثلين للوزارات والقطاع الأهلي ، وخبراء أمنيين ، وثلاثة أكاديميين من المتخصصين في العلوم الاجتماعية ، والجريمة ، والإعلام ، ورواد العمل التطوعي والاجتماعي بهدف تنسيق الجهود وإبراز المشروع في صورته النهائية باستصحاب المنهج العلمي عبر محاور وأنشطته ولجان قوامها مجموعة من الأنشطة والبرامج، والمتطلبات ومنها: الاستفادة من الصحف اليومية ، والتلفاز، والمذياع ، وإعلانات الطرق السريعة" اليونيسول" ، والرسائل البريدية ، ورسائل الملاعب الرياضية، واللوحات الالكترونية، واللوحات المتغيرة" برزما " والمحاضرات، والندوات، وورش العمل، والدورات، والمسابقات. وذهب البحث إلى استشراف أو التنبؤ بالنتائج المتوقعة لمشروع الشراكة المجتمعية إذا ما طبق على ساحة الواقع باعتبار مقصده تقوية دور أبناء المجتمع في التصدي للجرائم كافة، وبناء مناعة فكرية في مواجهة مهددات دينهم وأمنهم من خلال الإحساس بالمسؤولية الشخصية، وإتباع أساليب الوقاية وبعبارة أخرى ينظر إلى المشروع من خلال الوظيفة الوقائية، والمنافع الإدارية والقضائية والعلاجية ومن خلال تحصين الفرد حتى لا يقع ضحية الإجرام والجرائم.

ويوصي البحث بما يلي:

- ١- تبني برامج شاملة لمعالجة التطرف والانحراف والإرهاب في الجانب الوقائي الاجتماعي، والجانب العلاجي وبمشاركة كل الفعاليات في المجتمع.
- ٢- ضرورة الاهتمام باحتواء الشباب وحل مشكلاتهم الاجتماعية، وتوفير فرص عمل لهم لأن ذلك يساهم في أمنهم الاقتصادي وفي تخفيف أحد المنابع المحتملة للجريمة.
- ٣- تفعيل العمل الاجتماعي والتطوعي من خلال الإسهام في مشاريع التنمية، والبرامج الإنسانية ، وتعميق الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية والشخصية.

٤- تعزيز دور مؤسسات التنشئة التربوية في مواجهة مهددات الأمن الفكري والحسي ومن تلك المؤسسات، المدرسة والمسجد ومؤسسات المجتمع المدني وكل فعاليات التنشئة الاجتماعية، وفي مقدمتها الأسرة.

٥- أهمية أن تكون منظومة الإعداد العلمي والتدريبي في معاهد وكليات الأجهزة الأمنية مرتكزة على المكونات العلمية، وبرامج التدريب، والمنهج السلوكي الانضباطي، وربط مناهج التدريب بالواقع العملي الميداني مع التركيز على بيان أهمية التعاون بين مؤسسات المجتمع والأجهزة الأمنية والتعامل بين الطرفين بطريقة حضارية تحقق خدمة مقاصد الأمن ورسالته.

٦- استمرار قيام الجهات الدينية بدورها في محاربة الإرهاب، مع إعداد الدعاة، على منهج الوسطية، والتسامح، وإبراز حقيقة الإسلام.

٧- تطوير إدارات للشؤون الدينية في القطاعات الأمنية والعسكرية وإنشاء أخرى في القطاعات التي لا يوجد بها مثل هذه الإدارات على أن تربط إداريا بالمسؤول الأول في القطاع، وتدعيمها بكل الوسائل.

٨- إنشاء معاهد متخصصة لتعليم القرآن الكريم في القطاعات الأمنية والعسكرية لتأهيل منسوبيها في تعليم القرآن الكريم، وتدبر معانيه على المنهج الصحيح لأن ذلك يحقق الأمن الفكري، على أن تكون تحت إشراف الجمعيات الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، وإدارات الشؤون الدينية في الجهاز نفسه.

٩- توسيع مشاريع وبرامج حفظ القرآن الكريم في سجون المملكة، وبرامج التأهيل والمناصرة لما لها من أثر في تقويم السلوك وتعزيز الأمن الفكري.

١٠- الأخذ بمشروع استراتيجية الشراكة المجتمعية المقترح من الباحث والذي يقوم على أساس إشراك مؤسسات المجتمع مع الأجهزة الأمنية لتعزيز الأمن الفكري ومكافحة الإرهاب والجرائم كافة.

١١- تعزيز التكامل بين أجهزة العدالة الجنائية (القضاء، هيئة التحقيق والادعاء العام، الأجهزة الأمنية) من جهة، والأجهزة الفنية مثل هيئة الاتصالات، وتقنية المعلومات من جهة أخرى.

١٢- الاستمرار في تطوير العاملين بالأجهزة الأمنية والفنية، وإنشاء إدارات خاصة بالضبط والتحقيق في الجرائم المعلوماتية.

١٣- تكثيف التعاون مع الدول عربياً، وإقليمياً، ودولياً لمكافحة الإرهاب على جميع المستويات، ومحاولة التغلب على المعوقات والتحديات.

## المراجع

القران الكريم

السنة النبوية

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، دون تاريخ.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (٢٠٠٥). لسان العرب (٥ ط) بيروت: دار صادر.

أبو شامة، عباس (١٩٩٢)، المعايير النموذجية المطلوبة لرجل الأمن، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الأصفر، أحمد (١٩٩٩)، الشرطة المجتمعية ووظائفها في المجتمع العربي، مجلة الأمن والحياة، ع ٢٣١، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

آل الشيخ، عبدالله بن محمد آل الشيخ (١٤٢٠هـ) " الإسلام والتطرف " بحث في كتاب: الإسلام والتطرف ، دارعكاظ ، جدة.

الباز، راشد بن سعد (١٤٢٨) الشراكة المجتمعية .. مطابع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض.

البدر، بدر بن ناصر (١٤٢٥) الإرهاب حقيقته، أسبابه ، موقف الإسلام منه، مطابع الحميضي، الرياض.  
البشر، وآخرون، (١٤٢٦هـ)، السعوديون والإرهاب، رؤى عالمية، الرياض غيناء للنشر.  
البشري، محمد الأمين (٢٠٠٣)، الشرطة المجتمعية: مفهومها وتطبيقاتها، الإمارات العربية المتحدة، مركز البحوث والدراسات الشرطية.

جامعة الدول العربية، (١٩٩٨م)، الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة عن مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب، القاهرة. .

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، (١٤٢٨)، إنجازات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب، الرياض.

جريدة الرياض، العدد (١٤١٩١).

الحميداني، غر (١٤١٤)، ولاية الشرطة في الإسلام، ط٢، الرياض، عالم الكتب.  
الخريصي، فهد بن بندر (١٤١٧)، مهارات التعامل مع الجمهور، دراسة ماجستير (غير منشورة)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

خضر ، عبد الفتاح بن محمد ( ١٤٣٠ ) بحث في "الأمن الفكري" سجل الملتقى الرابع لجمعيات تحفيظ القرآن الكريم بالمنطقة الشرقية، ١٤٣٠هـ

الخولي، جمعة (١٤٠٧) الاتجاهات الفكرية وموقف الإسلام منها ، ط.  
صادق وآخرون، جميل بن احمد، (١٤١٤هـ) تنظيمات وواجبات قوي الأمن الداخلي في المملكة العربية السعودية، الرياض ، مطابع الأمن العام

العتيبي، أسامة بن عطايا (١٤٢٥) ، البشائر الإسلامية للعساكر السعودية ، الرياض ، مطابع الحميضي.  
عز الدين، أحمد جلال (١٩٨٦)، الإرهاب والعنف ، دار الحرية، القاهرة.

عسيري والجحني، عبد الرحمن، و علي فايز، (١٤٢٦هـ) " الانحراف الفكري وأثره على الأمن الوطني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" دراسة اجتماعية تحليلية غير منشورة لدي مجلس التعاون لدول خليج، الرياض.

العمر، معن خليل (١٤٢٩) "برنامج الرعاية اللاحقة في بعض دول آسيا وأستراليا " بحث مقدم في الندوة العلمية (الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم في قضايا المخدرات بين النظرية والتطبيق) مركز الدراسات والبحوث ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الغامدي، هجاد بن عمر (١٤٢٠هـ) "دور التربية والعلم والمناهج الدراسية في معالجة التطرف" بحث في كتاب: الإسلام والتطرف، دار عكاظ، جدة

فرح، محمد سعيد (١٩٨٠). البناء الاجتماعي والشخصية. الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الفصل، خالد (١٤٢٥)، "بل تواجه ...." صحيفة الوطن السعودية العدد (١٠٦٢)

لجحي، علي فايز، (أهمية التنسيق بين مراكز البحوث للتصدي لمهددات الأمن الفكري)، بحث قُدم في

الاجتماع التنسيقي العاشر لمديري مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة خلال الفترة

من ٦ — ١٤٢٥/٨/٨هـ الموافق ٢٠ — ٢٢/٩/٢٠٠٤م ونشر في كتاب الأمن الفكري

(١٤٢٧) جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

لجحي، علي فايز، (١٤٢٥هـ)، الإرهاب والتطرف، دراسة لدي الهيئة السياحية في منطقة عسير.

لجحي، علي فايز، (العوامل المسببة للانحراف الفكري وعلاقتها بالإرهاب) بحث نشر في مجلة وزارة العدل،

العدد ٣٩، ١٤٢٩هـ

لجحي، علي فايز، (١٤٢١هـ)، الفهم المفروض للإرهاب المفروض، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم

الأمنية.

مح الدين، محمد مؤنس، (١٤١٩م)، الإرهاب على المستوى الإقليمي، ورقة علمية مقدمة لندوة

تشريعات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

وزارة الداخلية السعودية، (١٤٢٥هـ)، "تجربة المملكة في مكافحة الإرهاب" بحث نشر في

المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي عُقد في الرياض في الفترة من ٢٥ —

١٤٢٥/١٢/٢٨هـ الموافق :

٥ — ٢٠٠٥/٢/٨م).

وزارة الداخلية:النشأة والتطور (١٤٢٢) الرياض، مطابع وزارة الداخلية

ولد محمدن، محمد عبد الله (١٤٢٦)، الشرطة المجتمعية من المنظور الإسلامي، بحث (غير منشور)،

مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

## فهرس المحتويات

[illegible]

المحور	الثاني	:	المواجهات	الأمنية
٢	١	.	السياسة	الوقائية
٢	٢	.	صناعة القرار	الأمني
٢	٣	.	المواجهة الميدانية للإرهاب	.....
٢	٤	.	خصائص الإرهابيين	الشخصية
٢	٥	.	إنسانية قرار خادم الحرمين	.....
٢	٦	.	التكريم والحوافز	.....
٢	٧	.	الجهود الأمنية في مجال العمل الأمني العربي المشترك	.....
٣	٨	.	الأجهزة الأمنية والأمن الفكري	.....
٣	٩	.	الجهود الفكرية	.....
٣	١٠	.	وزارة الداخلية وبرامجها في مجالات الأمن الفكري	.....
٣	١١	.	لجنة المناصحة	.....
٣	١٢	.	برنامج حفظ القرآن الكريم في السجون	.....
٣	١٣	.	جائزة الأمير سلطان الدولية في حفظ القرآن الكريم للعسكريين	.....

٣. ٢. ٤ جائزة الأمير نايف العالمية للسنة النبوية و الدراسات الإسلامية المعاصرة  
٢٠.....

٣ . ٤ . ٥ كرسي الأمير نايف لدراسات الأمن الفكري بجامعة الملك سعود ، كرسي  
الأمير نايف لدراسات الوحدة الوطنية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كرسي الأمير نايف لتعلم اللغة  
العربية والدراسات الإسلامية بجامعة موسكو ، كرسي الأمير نايف للوقاية من المخدرات وغيرها.  
٢٠.....

٣. ٢ . ٦ ترسيخ المواطنة الحققة والمهنية  
٢٠.....

٣. ٢ . ٧ تأصيل الأمن الفكري في الإصلاحات  
٢١.....

المحور الرابع : تعزيز الأجهزة الأمنية بالشراكة المجتمعية  
٢٣ .....

٤ . ١ أهمية الوعي بالشراكة  
المجتمعية..... ٢٤

٤: ٢ دلالات الشراكة المجتمعية  
٢٥.....

٤. ٣ حالة الأمن في إطار الشراكة المجتمعية  
٢٧.....

أ- المسؤولية  
لدينية..... ٢٧

ب — المسؤولية الاجتماعية  
٢٨.....

ج — المسؤولية النظامية القانونية  
٢٨.....

المحور الوقائي  
٢٩.....

المحور العلاجي  
٢٩.....

الجرمة	عن	الإبلاغ	—
٢٩.....			
بالشهادة	الإدلاء		—
٢٩.....			
المحور الخامس : مشروع إستراتيجية الشراكة المجتمعية بين الأجهزة الأمنية ومؤسسات المجتمع .....			
٣١ .....			
المشروع.	١ أهمية		٥.
٣٢.....			
المشروع.	٢ مراحل		٥.
٣٣.....			
ميزة	٣		٥.
٣٣.....			
المشروع.	٤ أهداف		٥.
٣٣.....			
تنفيذ	٥ اليات		٥.
٣٤.....			
المشروع.	٦ متطلبات	نجاح	٥.
٣٥.....			
٥. ٧ النتائج المتوقعة من المشروع. ....			
٣٥.....			
الخاتمة			
والتوصيات.....			
٣٧..			
العربية.	المراجع		قائمة
٤٠.....			

